دلالة (كاد) المنفية
في قوله تعالى: ﴿ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۖ ﴾
لأبي اليمن تاج الدين الكندي النحوي البغدادي
المتوفى عام (٦١٣ هـ)
دراسة وتحقيق

د. رشيد بن عبد الله الربيش

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

جامعة القصيم

دلالة (كاد) المنفية في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾ لأبي اليمن تاج الدين الكندي النحوي البغدادي المتوفى عام (٦١٣ هـ) دراسة وتحقيق

د. رشيد بن عبد الله الربيش

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٧/ ٢/ ١٤٤٣ هـ تاريخ قبول البحث: ٢٧/ ٣/ ١٤٤٣ هـ

ملخص الدراسة:

البحث تحقيق ودراسة لمسألة نحوية ألفها أبو اليمن تاج الدين الكندي النحوي البغدادي، المتوفى عام (٦١٣ هـ)، وقد اشتمل البحث على دراسة وتحقيق: أما الدراسة، فاشتملت على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، واحتوى التمهيد على تعريف بالمؤلف، من حيث اسمه ونسبه، ومولده ونشأته، ومكانته العلمية، وآثاره، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته، والمبحث الأول: عرض المسألة وتحليلها، وتناول موقف علماء اللغة والنحو من (كاد المنفية وأحكامها النحوية). والمبحث الثاني: منهج المؤلف، وفيه تبيان لأسلوب المؤلف، وشخصيته، وآرائه النحوية، ومصادره، ومنهجه في النقل، وشواهده.

وأما التحقيق، فقدمت له بتوطئة موجزة عن توثيق نسبة النص المخطوط للمؤلف، ووصف نسختي المسألة المحققة، ومنهجي في التحقيق، وقد ذيلت البحث بفهارس شملت الآيات القرآنية والشواهد الشعرية والأعلام الواردة في النص المحقق، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

الكلمات المفتاحية: الكندي، نفي كاد، أفعال المقاربة.

A Question in the Negation of kada by Abu al- Yumn Taj al-Din al -kindi, died in the year 613/ 1216 Studying and editing

Dr. Rasheed Abdullah Alrubaysh
Department Arabic language and literature
Faculty Arabic language and social studies
Qassim university

Abstract:

This research is a study and an editing work of a syntactic question writting by the Grammarian, who lived in Baghdad, Abu al- Yumn Taj al –Din al- Kindi, died in the Year 613/1216.

This research is divided into two parts**:**

A study and editing work. The study includes an introduction, a preamble to the research and two minor discussions.

The preamble comprises an identification of the author, which includes his name; lineage, birth, scholarly position, works, teachers, students and death.

As for the first minor discussion **:**

It also includes the opinions of the linguists and grammarians on the question of the negated Kada and its cases.

The second discussion is about the methodology of the author, which includes an explanation of the author's style in writing, his personality, his syntactic opinion, his sources, his way of conveyance and his textual pieces of evidence.

The editing part is preceded by a concise introduction, in which I authenticate the attribution of the manuscript to the author; and describe the two versions of the edited question. I also provide an illustration of my methodology in editing.

I ended my research by providing an index that includes the Quranic verses, the poetic pieces of evidence, the names of scholars mentioned in the edited text, the sources and the subjects.

key words: Al-kindi, Negation of kada, Approximating verbs.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإنه من نعم الله تعالى على العبد أن يوفقه للعلم النافع والعمل الصالح، وييسر له السبيل إلى ذلك، وإنه من تمام نعمة الله عليّ أن يسر لي الحصول على نسختين مصورتين لبعض مسائل تاج الدين الكندي (ت ٦١٣هـ)، وهي مسائل نحوية سئل عنها فأجاب.

وقد سبق لي تحقيق أولى هذه المسائل وهي مسألة عن (المعارف الخمسة) قمت بدراستها وتحقيقها، ونشرها.

وهأنذا أقوم بتحقيق مسألة أخرى من مسائله، وهي مسألة متعلقة (بنفي كاد) في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾(١).

ولا يخفى على متخصص ما لهذه المسألة من أهمية في ميدان الدراسات النحوية والقرآنية، وما للمؤلف من منزلة ومكانة علمية عالية بين علماء العربية، ما أضفى على البحث مزيدًا من القيمة والأهمية.

ولقد عمدت إلى تقسيم هذا البحث إلى قسمين دراسة وتحقيق:

أما الدراسة: فاشتملت على تمهيد ومبحثين، تناولت في **التمهيد** ترجمة الكندي من حيث اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، ومكانته العلمية، وكتبه وآثاره، وشيوخه، وتلامذته، ووفاته.

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

وقدمت في **المبحث الأول** دراسة ضافية للمسألة، مبينا آراء العلماء وأقوالهم في نفي كاد واختلافهم في ذلك.

وجعلت **المبحث الثاني** للحديث عن منهج المؤلف في تناوله المسألة.

وأما التحقيق فقدمت بين يديه حديثًا موجزًا عن توثيق نسبة النص إلى المؤلف، ووصف نسختي التحقيق وبينت منهجي في التحقيق، وأرفقت صورتين من الصفحة الأولى والأخيرة من النسختين، ثم ذيلت البحث ببعض الفهارس المهمة.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه، نافعا لكاتبه وقارئه، وأن يغفر لي ولوالدي وللمسلمين، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

التمهيد: ترجمة الكندي (ت ٦١٣ هـ)

اسمه ونسبه:

هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن[١] تاج الدين أبو اليمن الكندي النحوي اللغوي الأديب المقرئ المحدث الحافظ[٢].

مولده ونشأته:

ولد ببغداد سنة٥٢٠ هـ[٣]، وتلقى العلم فيها على جلة المشايخ، قرأ عليهم النحو واللغة والحديث، وكان قد حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين[٤].

وسافر عن بغداد في شبابه، ودخل حلب، وصحب واليها بدر الدين بن الداية[٥].

انتقل بعد ذلك إلى دمشق وصحب الأمير عز الدين فروخ شاه بن شاهنشاه (ت ٥٧٨ هـ)، ابن أخي السلطان صلاح الدين (ت ٥٨٩ هـ)،

---

(١) كذا في بعض المصادر مثل: معجم الأدباء٣/٣٥٣، معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٢.

وبعضهم يقتصر على تكرار زيد بن الحسن مرتين فقط لا ثلاثًا مثل: إنباه الرواة ٢/١٠، وفيات الأعيان ٢/٣٣٩.

وتفرد القفطي في إنباه الرواة ٢/١٠ بجعل اسمه زيد بن الحسن بن زيد بن الحسين، ولعله وهم أو خطأ أو تحريف من الناسخ.

(٢) المراجع السابقة.

(٣) إنباه الرواة ٢/١٠.

(٤) إنباه الرواة ٢/١٠، معرفة القراء الكبار٢/٥٨٦ ، بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٥) إنباه الرواة ٢/١١، وفيات الأعيان ٢/٣٤٠.

وسافر في صحبته إلى الديار المصرية، واتصل بأخيه تقي الدين عمر صاحب حماة (ت ٥٨٧ هـ) واختص به، وبعد عودته إلى دمشق استوطنها وتصدر للإقراء والتدريس فيها، فقصده الناس ورووا عنه القراءة والنحو واللغة، وقد قرأ عليه الملك المعظم عيسى (ت ٦٢٤ هـ) صاحب دمشق العربية، ونال في دمشق جاهًا ودنيا عريضة[١].

مكانته العلمية:

حظي الكندي بمكانة علمية عالية؛ حيث تبين ذلك جليًا من خلال وصف من ترجم له.

قال عنه القفطي (ت ٦٤٦ هـ): "عالم، شاعر، نحوي، عروضي، متفنن، متقن للأدب، خبير بالنقد"[٢].

وقال عنه الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): "شيخ القراء والنحاة بدمشق،... وانفرد في الدنيا بعلو الإسناد في القراءات،...كان حجة في النقل، متبحرًا في عدة علوم،... وانتهى إليه علو الإسناد في الحديث"[٣].

وعدَّه ابن النجار (ت ٦٤٣ هـ) وكان أعلم أهل زمانه بالنحو[٤].

ووصفه صاحب الروضتين (ت ٦٦٥ هـ) بأنه: "الصدر الكبير العالم تاج

---

(١) إنباه الرواة ١١/٢، معجم الأدباء ٣٥٤/٣، معرفة القراء الكبار ٥٨٧/٢، وفيات الأعيان ٣٤٠/٢.

(٢) إنباه الرواة ١٢/٢.

(٣) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢-٥٨٨، وبغية الوعاة ٥٧١/١، ٥٧٠، والبداية والنهاية ٦٢/١٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٦/٢٢.

الدين الكندي، أوحد عصره، ونسيج وحده، وقريع دهره، وعلامة زمانه"[١].

وقد مدحه شعرًا غير واحد من العلماء والشعراء بقصائد تبين عظيم منزلته، مثل ابن الدهان (ت ٥٩٢ هـ)، والعماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ)، والسخاوي (ت ٦٤٣ هـ)، وآخرين[٢].

آثاره:

ترك الكندي -رحمه الله- آثارًا علمية في فنون مختلفة، يدور جلها في فلك اللغة والأدب، وهي ليست بالكثرة التي توائم منزلته وعلو كعبه، وقد عزا بعض الدارسين قلة إنتاجه إلى انشغاله بالتدريس عن التأليف[٣]، ومن سوء حظ أهل العربية أن تلك المؤلفات معظمها مازال مفقودًا.

وقد حاولت تتبع تلك الآثار في مظانها، وهي كالآتي:

١- إتحاف الزائر وإطراف المقيم والمسافر[٤]، ولكون هذا الكتاب مفقودًا حسب ما ذكره بعض الدارسين[٥] فإنه لا يعرف موضوعه.

---

(١) عيون الروضتين في أخبار الدولتين ١٢٩/٣.

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٢، بغية الوعاة ٥٧٠/١، وينظر آراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٣٤.

(٣) ينظر الصفوة في معاني شعر المتنبي ٤٨/١، وينظر آراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٣٩.

(٤) كشف الظنون ١/١ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٤.

(٥) ينظر مقدمة تحقيق (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه) ٤٩/١ ، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٤٠.

٢- ديوان شعر بخط يده، وقد وقف عليه غير واحد من العلماء[١] وهو مفقود أيضًا[٢].

وقد جمع الأستاذان : د.سامي مكي العاني، وهلال ناجي ما تبقى من شعره[٣].

٣- كتاب الرد على أبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني (ت نحو ٤٣٠ هـ) لرده على الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) في كتابه التذكرة[٤] وهو مفقود[٥].

٤- رسائل الكندي، وذكرها الوهراني في مناماته، وهي مفقودة أيضًا[٦].

٥- شرح ديوان المتنبي (ت ٣٥٤ هـ)، وهو حواش وتعليقات على ديوان المتنبي[٧]، وقد حققه الدكتور عبدالله الفلاح في جزأين تحت عنوان (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه)، طبعه النادي الأدبي بالرياض سنة ١٤٣٠هـ.

---

(١) الذيل على الروضتين ص ٩٧، الطبقات السنية ٢٨٩/١ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٤.

(٢) ينظر بحث (مسألة في الاستفهام بـ "أم" و" أو" لأبي اليمن الكندي) د.خليل العطية، ص ١٣٤، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص ٤١.

(٣) المراجع السابقة، ومقدمة تحقيق (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه) ٥١/١.

(٤) إنباه الرواة ١٧٥/٤.

(٥) ينظر مقدمة تحقيق (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه) ٥١/١، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٤٢.

(٦) مناما الوهراني ٢٢٤، وينظر ينظر مقدمة تحقيق الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه ٥١/١، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٤٢.

(٧) معجم الأدباء ٣٥٥/٣، والبلغة ص ١٠٢، وبغية الوعاة ٥٧١/١.

٦- شرح خطب ابن نباتة (ت ٣٧٤ هـ)[١]، وهو مفقود أيضًا[٢].

٧- الفرق بين قول القائل: طلقتك إن دخلت الدار، وبين إن دخلت الدار طلقتك، وهي مسألة نحوية فقهية مشهورة، كتبها الكندي لسؤال ورد عليه[٣] وهو مفقود[٤].

٨- مختارات من شعر تقي الدين عمر بن شاهنشاه (ت ٦٤٢ هـ)[٥].

٩- مسائل الكندي: وهي أربع مسائل نحوية مخطوطة ضمن مجموع في مكتبة أسعد أفندي تحت رقم ٢٨٩١، والمخطوط بدون ترقيم، ومنها هذه المسألة التي جرى تحقيقها.

١٠- مشيخة الكندي، خرجها له ابن عساكر[٦] وهو مفقود[٧].

١١- كتاب نتف اللحية من ابن دحية، رد فيه على كتاب ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣ هـ)، (الصارم الهندي في الرد على الكندي)[٨]، وهو مفقود[٩].

---

(١) معجم الأدباء ٣/٣٥٥، بغية الوعاة ١/٥٧١.

(٢) ينظر: آراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٤٣.

(٣) معجم الأدباء ٣/٣٥٥، بغية الوعاة ١/٥٧١.

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه) ١/٥٠، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية ص٤٣.

(٥) خريدة القصر ٢/٥٧٨، وينظر: تحقيق (الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه) ١/٥٣، ٥٤، وآراء تاج الدين الكندي ص٤٣.

(٦) إنباه الرواة ٢/١٠، وفيات الأعيان ٢/٣٤٠، بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٧) ينظر آراء تاج الدين الكندي ٤٥.

(٨) معجم الأدباء ٣/٣٥٥، بغية الوعاة ١/٥٧٢.

(٩) ينظر آراء تاج الدين الكندي ٤٥.

شيوخه:

عمّر الكندي طويلًا فامتاز بكثرة مشايخه، فقد ذكر مَن ترجم له بأنه أخذ عن جلة العلماء، وعن خلائق[١] وروى عن عالَم من المشايخ[٢].

وسأقتصر على ذكر أبرز شيوخه[٣] وهم: أبو القاسم هبة الله بن أحمد البغدادي الحريري المعروف بابن الطبر (ت ٥٣١ هـ)، وأبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري قاضي المارستان (ت ٥٣٥هـ)[٤]، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن توبة (ت ٥٣٥ هـ)[٥]، وأبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر بن السمرقندي (ت ٥٣٦ هـ)[٦]، وأبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، فقد ذكر ابن خلكان أن الكندي رأى أبا القاسم الزمخشري، واجتمع به عند شيخه أبي منصور الجواليقي(ت ٥٤٠ هـ)-رحمه الله تعالى - مرتين قارئًا — الجواليقي- عليه بعض كتب اللغة[٧]، وجلوسه في مجلس علم على الزمخشري أكثر من مرة، يُعد عندي تلمذة، وإن لم يعده أحد من شيوخه، وأبو منصور محمد بن عبد الملك

---

(١) وفيات الأعيان ٣٤٠/٢، بغية الوعاة ٥٧٠/١.

(٢) إنباه الرواة ١٠/٢.

(٣) كما ذكر الذهبي وابن العديم جلة من شيوخه. انظر: سير أعلام النبلاء ٧٥/١٦، وبغية الطلب ٤٠٠٢/٩، ٤٠٠٣.

(٤) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢، شذرات الذهب ٥٥/٥.

(٥) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢.

(٦) معجم الأدباء ٣٥٣/٣، معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢.

(٧) وفيات الأعيان ٣٤٠/٢.

بن خيرون البغدادي (ت ٥٣٩ هـ)، تلا عليه الكندي بالمفتاح[١]، وأبو منصور موهوب بن أحمد بن الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ)، وعنه أخذ اللغة وكان بارعا فيها[٢]، وأبو محمد عبد الله بن على بن أحمد، وسبط أبي منصور الخياط (ت ٥٤١ هـ)، تلا عليه الكندي[٣]، وأبو السعادات هبة الله ابن الشجري الشريف (ت ٥٤٢ هـ)، قرأ عليه النحو[٤]،قرأ عليه بـ "الكفاية في القراءات الست"[٥]، وأبو محمد عبد الله بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، قرأ عليه النحو[٦].

تلامذته: تلمذ على الكندي عدد كبير من العلماء، فقد كان حريصا على الاشتغال بالتدريس وشغله ذلك عن وضع المصنفات كما ذكر، ومن أشهر تلامذته[٧]: ابن الأنماطي (ت ٦١٩ هـ)[٨]، وعيسى صاحب دمشق الملك المعظم

(١) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢، شذرات الذهب ٥٥/٥، سير أعلام النبلاء ٧٥/١٦.

(٢) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢.

(٣) إنباه الرواة ١٠/٢، معجم الأدباء ٣٥٣/٣، معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢ ، شذرات الذهب ٥٥/٥.

(٤) إنباه الرواة ١٠/٢، معجم الأدباء ٣٥٣/٣، معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢.

(٥) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢، شذرات الذهب ٥٥/٥، سير أعلام النبلاء ٧٥/١٦.

(٦) إنباه الرواة ١٠/٢، معجم الأدباء ٣٥٣/٣.

(٧) كما ذكر الذهبي في السير ٧٥/١٦ جلة من تلامذته غير ما ذكر: ابن نقطة، والبرزالي، والمنذري، والجمال ابن الصيرفي، والقاضي شمس الدين ابن العماد، والصاحب كمال الدين العديمي، ومحيي الدين عمر بن عصرون.

(٨) معرفة القراء الكبار ٥٨٦/٢.

(ت ٦٢٤ هـ) قرأ عليه العربية[١]، وياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ)[٢]، ويحيى بن معط الفقيه اللغوي (ت ٦٢٨ هـ)[٣]، ومنتجب الدين الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)[٤]، وأبو الحسن السخاوي علم الدين (ت ٦٤٣ هـ)، وهو من أخص تلامذته[٥]، والضياء المقدسي(ت ٦٤٣ هـ)[٦]، وجمال الدين القفطي (ت ٦٤٦ هـ)[٧]، والقاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١ هـ)، وهو من خاصة تلامذته، ومن أملى عليه مسائله النحوية[٨]، وأبو الغنائم بن علان (ت ٦٨٠ هـ)[٩]، وأبو حفص بن القواس (ت ٦٩٨ هـ)[١٠]، وأبو حفص العقيمي (ت ٦٩٩ هـ)[١١].

---

(١) معجم الأدباء ٣/٣٥٣، معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

(٢) معجم الأدباء ٧/٢٨٩١.

(٣) ذكر ابن كثير أنه يحضر مجلسه جميع المصدرين بالجامع كالسخاوي، ويحيى بن معط الوجيه اللغوي والفخر التركي وغيرهم إنباه الرواة ٢/١١.

(٤) معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

(٥) إنباه الرواة ٢/١٠، معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦، بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٦) معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

(٧) إنباه الرواة ٢/١١.

(٨) معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

(٩) معرفة القراء الكبار ٢/٥٨٦.

(١٠) بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(١١) بغية الوعاة ١/٥٧٠.

وفاته:

كانت وفاة الكندي في سنة ٦١٣ هـ، عن عمر يناهز ثلاثا وتسعين سنة بإجماع المؤرخين[١]، ولم يخالفهم إلا ياقوت الحموي حيث زعم أن وفاته كانت سنة ٥٩٧ هـ[٢]، وربما كان ذلك وهما منه بدليل الإجماع على سنة وفاته، وتحديد تلميذه القفطي وبعض معاصريه لزمن وفاته بالساعة واليوم والشهر والسنة، واختاره معظم الدارسين[٣]، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن العديم من أنه قرأ على الكندي كتب الحديث والأدب في داره بدمشق سنة ٦٠٣، و٦٠٨، و٦٠٩ هـ[٤].

ولا عبرة بما تفرد به تقي الدين الغزي (ت ١٠١٠ هـ) من أن وفاة الكندي كانت سنة ٦٠٣ هـ[٥]، لتأخره وشذوذ رأيه.

ولم يتخلف أحد من الأعيان عن جنازته ودفن بجبل قاسيون[٦].

---

(١) إنباه الرواة ١٢/٢، وفيات الأعيان ٣٣٩/٢، بغية الوعاة ٥٧١/١.

(٢) معجم الأدباء٣٥٣/٣.

(٣) إنباه الرواة ١٢/٢، وينظر الصفوة في معاني شعر المتنبي ٣٥/١ ، وآراء تاج الدين الكندي ٤٥.

(٤) بغية الطلب في تاريخ حلب ٤٠٠٤/٩.

(٥) الطبقات السنية في تراجم الحنفية ٢٨٨/١.

(٦) وفيات الأعيان ٣٤٢/٢.

المبحث الأول: عرض المسألة وتحليلها

أورد تاج الدين الكندي هذه المسألة للحديث عن معنى (كاد المنفية) وأحكامها النحوية إثر سؤال ورده من سائل عن أقوال علماء العربية في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1] مستشكلًا ذلك السائل ما سمعه من أقوال العلماء فيها، فأجابه إجابة ضافية مستعرضا فيها أقوال كبار علماء العربية بنصها، مقتصرا عليهم خشية الإطالة، وقد أعقب ذلك ذكر رأيه في المسألة معتمدا على ما يملكه من معرفة تامة بأحكام (كاد) النحوية، وما يحفظه من شواهد قرآنية وشعرية لتأييد رأيه فيها.

ولعلي أُجمل آراء علماء العربية في (كاد المنفية) واختلافهم في معناها، وبعض أحكامها.

اختلف النحويون في دلالة كاد على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها كسائر الأفعال؛ إثباتها إثبات للمقاربة، ونفيها نفي لها، وهذا قول جمهور العلماء من النحويين وغيرهم على اختلاف مشاربهم، سواء صرحوا بذلك أم فهم ذلك من تخريجهم ما جاء من شواهد ومن هؤلاء الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وثعلب (ت ٢٩١ هـ)، والزجاج (ت ٣١١ هـ)، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، والرماني (ت ٣٨٤ هـ)، والجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، والحيدرة (ت ٥٩٩ هـ)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، وابن إياز (ت ٦٨١ هـ)، والإسفراييني (ت ٦٨٤ هـ)، وابن القواس (ت ٦٩٨ هـ)، وابن جماعة

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(ت ٧٣٣ هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥ هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، والسيوطي (ت ٩١١ هـ)، وآخرون[١].

وحجتهم في ذلك إبقاء كاد على أصل وضعها في النفي والإثبات، كما هو الشأن في سائر الأفعال، فهي تدل على إثبات المقاربة إذا تجردت من النافي، وعلى نفي المقاربة إذا سبقت بنفي، قال ابن الحاجب: "والذي يدل عليه علمنا بأن كل فعل لم يدخل عليه حرف نفي فمعناه على حسب ما وضع له، فإذا دخل عليه حرف النفي كان نافياً لذلك المعنى عمن نسب إليه، وهذا معلوم من لغتهم، فوجب أن يندرج (كاد) في هذا الأمر العام المعلوم من لغتهم"[٢].

(١) انظر تخريج أقوالهم مرتبة في: معاني القرآن للفراء ٧٢/٢، ٢٥٥، ومعاني القرآن للأخفش ٣٠٤/٢- ٣٠٥، والمقتضب ٧٥/٣، والكامل ٢٥٢/١، ومجالس ثعلب ١٤٢/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٨/٤، والجمل ص ٢٠١- ٢٠٢، ورسالة التحقيق ص٣٧ ، ودلائل الإعجاز ص٢١٣، والمفصل ص ٢٧١، والكشاف ٦٩/٣، وكشف المشكل ص ٣٤٠، والإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، وشرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/١، وشرح الكافية الشافية ٩٢/١، والمحصول ٤٠١/١، ولباب الإعراب ص ٤٢٨، وشرح ألفية ابن معط ٩٠٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب ص ٢٠٦، والارتشاف ١٢٣٤/٣، والبحر المحيط ٢٥٨/١، والتذييل والتكميل ٣٦٧/٤، والمغني ص ٨٦٨، ٨٦٩، والهمع ٤٢٣/١.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣، وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٤/٢، والكناش ٤٧/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٧/٤، وتعليق الفرائد ٣٠٨/٣.

وخرَّجوا كل ما جاء في القرآن من شواهد على هذا المعنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1] فقد نقل أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) إجماع المفسرين على أن معناه لم يرها[2].

وبيَّن المحققون منهم أن المقصود بدلالتها على الإثبات في حال الإثبات، وعلى النفي في حال النفي هو الدلالة على إثبات القرب ونفيه، وليس إثبات الخبر أو نفيه "فإن قوله: (كاد زيد يخرج) معناه إثبات مقاربة الخروج، وهذا معنًى مثبت، وأَخْذُ النفْي للخروج ليس من موضوعه، وإنما هو من قضية عقلية، وهو أن الشيء إذا كان محكوما عليه بقرب الوجود عُلم أنه غير موجود، وأما مدلول (كاد) فمثبت، وهو قرب الخروج، ولو صح أن يقال في مثل ذلك: إنه نفي لصح أن يقال: في قولك: قَرُبَ خروجُ زيد إنه موضوع للنفي، وهذا غير مستقيم، معلوم فساده"[3].

ويلزم من إثبات المقاربة عدم تحقق مضمون الخبر؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء وقوع الفعل، كما أن نفي مقاربة الفعل نفي لوقوع ذلك الفعل على سبيل المبالغة، فخبر (كاد) منفي على كل حال[4].

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) تذكرة النحاة ص٤٩٦، وينظر: التفسير البسيط ٢٨٩/١٦، وشرح الجمل لابن خروف ٨٣٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٩٧٣/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٨٦/٢، وينظر: شرح الرضي ٣٠٦/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضي ٣٠٦/٢، والمغني ص ٨٦٩، وتعليق الفرائد ٣٠٨/٣.

القول الثاني: أن كاد تأتي على عكس الأفعال، فإثباتها نفي، ونفيها إثبات، ماضياً كان أو مستقبلاً، فإذا نفيت (كاد) دلت على وقوع الفعل، لكن بعد مشقة وبطء.

وقد اشتُهر ذلك حتى ألغز بها أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩ هـ) قائلًا:

أنحويَّ هذا العصـــرِ ما هي لفظةٌ جرَتْ في لِســـانَيَ جُرهمٍ وثمودِ
إذا استُعملت في صورة النفي أَثبتت وإن أُثبتتْ قامتْ مقام جحودِ[١]

وقد أجابه بعض النحويين كابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) وغيره[٢].

وهذا القول مذهب طائفة من النحويين كالعبدي (ت ٤٠٦ هـ)، وابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، وابن خروف (ت ٦١٠ هـ)، والعكبري (ت ٦١٦ هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)[٣]، ونُسب أيضًا إلى الفراء (ت ٢٠٧ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)[٤]، وقد عزاه غير واحد لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)[٥].

---

(١) شرح الكافية الشافية١/٩٢، والمغني ص٨٦٨، والدر المصون ١/١٧٦، والأشباه والنظائر ٤/٢٤٦، والهمع ١/٤٢٣، والدرر اللوامع ١/٢٧٩، وشرح الأشموني ١/٤١٤.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ١/٤١٤، والأشباه والنظائر ٤/٢٤٦، والدرر اللوامع ١/٢٧٩.

(٣) ينظر: المحصول ١/٤٠١، والبديع في علم العربية ج١ م٢ ٤٨٦، وشرح الجمل لابن خروف ٢/٨٣٨، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٦، ٢/٩٧٣- ٩٧٤، واللباب ١/١٩٥، وشرح المفصل ٧/١٢٤- ١٢٦، والكافي في الإفصاح ٣/٦٧٩.

(٤) البحر المحيط ٦/٤٦٢، وروح المعاني للألوسي ٩/١٨٣، ونُسب في تفسير البغوي٣/٢٩٧، ٦/٥٣، وزاد المسير ٦/٥٠، والقرطبي ١٢/٢٨٥ للمبرد وحده.

(٥) الارتشاف ٣/١٢٣٥، والتذييل والتكميل ٤/٣٦٧، والبحر المحيط ١/٢٢٥، والدر المصون ١/١٤٠، والهمع ١/٤٢٤.

وعزاه أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) في الارتشاف للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) أيضاً[١].

قال العكبري في التبيان: "... (يكاد) فعل يدل على مقاربة وقوع الفعل بعدها... وإذا دخل عليها حرف نفي دل على أن الفعل الذي بعدها وقع، وإذا لم يكن حرف نفي لم يكن الفعل بعدها واقعا، ولكنه قارب الوقوع "[٢].

وقد استدل أصحاب هذا القول ببعض الشواهد القرآنية والشعرية[٣].

من ذلك قوله تعالى في الإثبات: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾[٥]، ونحوها من الآيات التي جاءت فيها كاد مثبتة غير منفية، ومعلوم أنهم في الآية الأولى لم يفتنوه عليه الصلاة والسلام ، وفي الثانية زيتها لم يضيء، فدل ذلك عندهم على أن إثباتها

---

(١) ٣/١٢٣٥.

(٢) ١/٣٦ ، وينظر: ٢/٩٧٣- ٩٧٤، ومثله في اللباب ١/١٩٥، وشرح إيضاح الفارسي ٢/٤٣١.

(٣) ينظر ذلك في شرح الجمل لابن خروف ٢/٨٣٨، ٨٣٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٣- ٩٧٤، وشرح المفصل ٧/١٢٤، وشرح المقدمة الكافية ٣/٩٢٠ - ٩٢٣، وشرح الرضي ٢/٣٠٦، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٠٤، والكناش ٢/٤٨، والتذييل والتكميل ٤/٣٦٧ -٣٧٠، وتعليق الفرائد ٣/ ٣٠٨، والهمع ١/٤٢٣.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة النور.

نفي. قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): "وتمسكوا في الإثبات بأنك إذا قلت: كاد زيد يخرج، فالخروج غير حاصل، فهذا معنى كونها نفيا في الإثبات"[١].

ومن أدلتهم في النفي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٢]، وقد فعلوا، فـ (كاد) في الآية منفية، وفعلُ الذبح مثبَت، واستدلوا بقول الشاعر[٣]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آئبا وكم مِثْلِها لاقَيْتُها وهْي تَصـفِرُ

فـ(كِدتُ) هنا منفية، والفعل معها مثبت، ومثاله قولهم: وصلتُ المكان وما كدتُ أصل، ووجدتُ المفقود وما كدتُ أجده.

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "والمراد ما كدت أؤوب، كما يقال: سلِمتُ وما كدتُ أَسلم، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم -وهي قبيلة[٤]- ثم أخبر أن ذلك بعد أن كاد لا يؤوب.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢.

(٢) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرا في ديوانه ص٩١، وشرح المفصل ١٢٥/٧، شاهدا على أن نفي كاد إثبات، والبيت مستَشهد به على مجيء خبر كاد مفردا في المفصل ص ٢٤٦، ٢٧٠، وشرح الكافية الشافية ٨٨/١، وشرح التسهيل ٢٩٣/١، وشرح الرضي ٣٠٥/٢، والارتشاف ١٢٢٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٦٧/٤، والخزانة ٣٧٤/٨ -٣٧٨، وقد اختلفت الرواية فيها بين (كدت، وما كنت، ولم أك) وبين (آيبا وآئبا).

(٤) قال البغدادي في الخزانة: "وقال ابن المستوفي وغيره: قوله: إلى فهم، أي: إلى عقل، وقيل: إلى قبيلتي التي هي فهم. وهذا أولى". ٣٧٦/٨.

فـ(كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع. هذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى"[1].

* ومن أدلتهم في النفي أيضاً اعتراض ابن شبرمة (ت ١٤٤ هـ)[2] على قول ذي الرمة (ت ١١٧ هـ):

إذا غير النأْيُ المحِبين لم يَكَدْ رسيسُ الهَوى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[3]

فقال له: يا ذا الرمة، أراه قد برح. ففكر ذو الرمة ساعة ثم قال: لم أجد.

فقد فهم ابن شبرمة من قوله: (لم يكد رسيس الهوى... يبرح) أنه يبرح ويزول، وهذا خلاف مراد الشاعر، ما اضطره إلى تغيير العبارة إلى "لم أجد"

---

(١) شرح المفصل ١٢٥/٧.

(٢) هو عبد الله بن شبرمة الضبي الكوفي، لغوي، فقيه، شاعر، كان قاضياً لأبي جعفر المنصور في الكوفة، وكان كثير التتبع للشعراء يلحنهم؛ كالفرزدق، والكميت، وذي الرمة، كان عفيفا، صارماً، عاقلاً، متنسكاً، توفي سنة ١٤٤هـ.

ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ١٣٢/٤٨، وسير أعلام النبلاء ٣٤٧/٦، وشذرات الذهب ٢٥٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، في ديوان ذي الرمة رواية ثعلب، شرح أبي نصر الباهلي، تحقيق د: عبد القدوس أبو صالح ١١٩٢/٢، والرواية فيه لم: (أجد) بدل (لم يكد) ولا شاهد فيه، وهو في ديوانه عناية وشرح عبد الرحمن المصطاوي ص٤٤، وهو في شرح ديوانه لابن خروف ص ٥٠٩ عندهما، وهو منسوب إليه في المفصل ص ٢٧٢، وشرح المفصل ١٢٤/٧، وشرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٤/٢، والكناش ٤٨/٢، والدر المصون ١٧٦/١ وتعليق الفرائد ٣١٠/٣، والخزانة ٣٠٩/٩، وفي بعض ألفاظ البيت اختلاف في الرواية.

فدل هذا على أن (كاد) المنفية تدل على إثبات الفعل، ومثله قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1]، والمعنى عندهم رآها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها[2].

القول الثالث: أن كاد في المضارع كسائر الأفعال؛ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وفي الماضي عكس ذلك؛ إثباتها نفي ونفيها إثبات، وهو قول وسط بين القولين الأول والثاني، وهذا القول نقله غير واحد من النحويين دون عزوه لأحد بعينه[3].

وممن ذهب هذا المذهب تاج الدين الكندي (ت ٦١٣ هـ) كما هو مقرر في مسألة التحقيق[4]؛ حيث قال: "واختصت كاد بحال لا تكون لغيرها في كلام العرب، وذلك أنها مادامت للإثبات فماضيها ومستقبلها دال على المقاربة المستحقة لها بأصل الوضع؛ نحو: كاد يفعل، ويكاد يفعل، فإذا دخلها حرف النفي تغير معناها في الماضي وبقي مستقبلها على أصل استحقاقه، تقول: ما كدت أفعل، أي: قد فعلت، إما بعد جهد وشدة وإما بعد تقاعد وإبطاء. هذا حكمها ومعناها في المضي، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[5].

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٥/٧.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣، ولباب الإعراب ص ٤٢٨، وشرح الرضي ٣٠٦/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٤/٢، والكناش ٢٤٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٧/٤، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٣٤، وتعليق الفرائد ٣٠٨/٣.

(٤) سيأتي في ص٤١.

(٥) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

وقال في شرح بيت المتنبي:

"ومَن اتخذتَ على الضـــيوفِ خليفةً ضـــاعُوا ومِثلُك لا يكاد يُضـــيّعُ

قوله: لا يكاد، لا يقارب أن يضيع، فهو حافظ لهم. وقد تأتي هذه الكلمة بعد النفي فيكون الفعل بعدها واقعا، وأكثر ذلك إذا كانت بلفظ الماضي، فأما لفظ الاستقبال فلا"(١).

وقد عزاه المرادي لصاحب البسيط(٢)، وحكى الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) في البرهان(٣) أنه اختيار ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) في شرح الجمل قال: "وهذا حكاه ابن أبي الربيع في شرح الجمل، وقال: إنه الصحيح"(٤).

واستدل أصحاب هذا القول بآيتين: الأولى دخل النفي فيها على (يكاد) بلفظ المستقبل فدلت على النفي كسائر الأفعال، والثانية دخل النفي فيها على (كاد) بلفظ الماضي فدلت على الإثبات، فدل ذلك على التفريق بين الزمانين فيها.

قال ابن الحاجب: "وأما من فرق بين الماضي والمستقبل فلما رأوه من قربه

---

(١) الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه للكندي ٤١٢/٢.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ص٣٣٥، ويعني به ابن أبي الربيع.

(٣) ١٣٦/٤.

(٤) ليس في الجزء المطبوع من كتابه البسيط، فإن صح ذلك فمظنة وجوده في الجزء المفقود، المشتمل على باب أفعال المقاربة، والله أعلم، وليس في موضعه من شرح الجمل لابن أبي الربيع، وهو شرح آخر له ص ٥٢٥.

في قوله تعالى: "﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1] وبعده في قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[2]"[3].

فـ"... تمسك هؤلاء في النفي بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا، ولم يستمر لهم أن يقولوا مثله في النفي على المستقبل لما رأوه من قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾.

والمعنى فيه نفي مقاربة الرؤية، فلو قال بإثبات الرؤية لفسد المعنى[4].

كما استدلوا أيضا ببيت ذي الرمة السابق على أنها في المستقبل كسائر الأفعال نفيها نفي.

رد جمهور النحويين على أصحاب القولين الثاني والثالث:

وقد رد جمهور النحويين القولين الأخيرين وأبطلوا حجج أصحابهما، فمما نُقل في إنكار القول بأن كاد نفيها إثبات وإثباتها نفي قولُ الحيدرة (ت ٥٩٩ هـ): "فأما تخصيص بعضهم لـ(كاد) أن إيجابها نفي ونفيها إيجاب فكلام لا يعتمد عليه"[5]. وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): "وليس ما احتجوا به بشيء"[6].

---

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٩٢٣/٣، وانظر: الخزانة ٣٠٩/٩.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٩٤/٢، وينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٥/٢، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ص٢٠٧، والكناش ٤٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص٣٣٥، وتعليق الفرائد ٣١٢/٣.

(٥) كشف المشكل ص ٣٤٠.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣.

ورده ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) بقوله: "ومن زعم هذا فليس بمصيب"[١]. وجاء في المحصول: "وهذا رديء"[٢].

ورده ابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) بأنه لا دليل لهم فيما استدلوا به[٣]. أما أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) فوصف من ذهب هذا المذهب بأنه قد أخطأ[٤].

وقد أبطلوا ما احتجوا به من دليل عقلي – وهو أن كاد المثبتة في نحو: (كاد زيد يخرج) تدل على عدم وقوع الفعل، فالخروج غير حاصل، وهذا معنى كونها نفيا في الإثبات[٥]– بأن كاد المثبتة هنا على أصلها، فهي تفيد إثبات القرب لا نفيه: "فإن قوله: كاد زيد يخرج معناه إثبات مقاربة الخروج، وهذا معنى مثبت، وأخذ النفي للخروج ليس من موضوعه، وإنما هو من قضية عقلية، وهو أن الشيء إذا كان محكوما عليه بقرب الوجود عُلم أنه غير موجود، وأما مدلول (كاد) فمثبت وهو قرب الخروج، ولو صح أن يقال في مثل ذلك إنه نفي لصح أن يقال في قولك: "قرب خروج زيد" أنه موضوع للنفي، وهذا غير مستقيم، معلوم فساده"[٦].

– كما ردوا ما استشهدوا به من شواهد في الإثبات بنفس ما ردوا به على دليلهم العقلي في نحو: كاد زيد يخرج و يكاد زيد يخرج بأن (كاد) دلت

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٢/١.

(٢) ٤٠١/١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ص ٢٠٨.

(٤) التذييل والتكميل ٣٦٩/٤.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢.

على قرب وقوع الفعل، وهذا إثبات للقرب لا نفي له، وإثبات القرب وإن دل على عدم تحققه لا يخرجها ذلك من الإثبات.

- وأما استدلالهم في النفي بقوله تعالى في النفي: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1] فليس فيه دلالة على إثبات خبر كاد المنفية، فإن وقوع فعل الذبح منهم مستفاد من قوله تعالى في الآية نفسها ﴿فَذَبَحُوهَا﴾وليس من كاد المنفية في قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ولولا ما دل على الذبح من قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾لم يفهم من نفس الفعل إلا نفي المقاربة.

ومما رد به عليهم في هذا الاستدلال أن في: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾عدم مقاربة الفعل، وهو الذبح، بدليل تعنتهم بكثرة أسئلتهم، وهذا دأب مَن لا يفعل ولا يقارب أن يفعل، وهذا المعنى لا ينافي فعلهم الذبح بعد ذلك لأنه وقع في زمن آخر بعد أن كادوا لا يقاربونه، لأنه قد يلتجيء مَن ذلك دأبه إلى الفعل بعد ذلك، فالنفي والإثبات وقعا في زمانين مختلفين فلا تناقض، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد[2].

- وأما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[3]، فجمهور النحويين والمفسرين على أنه لم يرها ولم يكد، أي: لم يرها ولم يقارب رؤيتها؛ لأن ذلك أبلغ من

---

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٤/٢، وشرح التسهيل ٤٠٠/١، والمحصول ٤٠٢/١، وشرح الرضي ٣٠٦/٢٠٣،٢/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٤/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٩/٤، والدر المصون ١٧٧/١، وتعليق الفرائد ٣٠٨/٣، والهمع ٤٢٢/١، والخزانة ٣١٠/٩.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة النور.

قوله: لم يرها، إذ إن ذلك وإن كان فيه نفي الرؤية فيحتمل مقاربتها، ونفي المقاربة أبلغ(١).

وأما استدلالهم ببيت ذي الرمة، وعدوله بعد تخطئة ابن شبرمة له، لفهمها أن نفيها يدل على الإثبات فيكون معنى لم يكد يبرح أنه يبرح ويزول، وهو إقرار منه بزوال الحب، وهذا معنى فاسد يناقض مراد الشاعر، ومن هنا عدل عنه!.

فردوه بأنه لا وجه لتخطئة ابن شبرمة لذي الرمة، ولا وجه لعدول ذي الرمة عن قوله، إذ المعنى الذي يفيده البيت: أن حبها لم يقارب أن يزول فضلا عن أن يزول، وهو مبالغة في نفي الزوال... فالبيت مستقيم، ولا وجه لتخطئة الشعراء إياه، بل هو أبلغ وأحسن مما غيَّره إليه"(٢).

ولأجل ذلك قال بعضهم عن ذي الرمة: "أصابتْ بديهتُه وأخطأتْ رويتُه"(٣).

على أن بعضهم شكك بصحة الرواية عن ذي الرمة (ت ١١٧ هـ)، وخبره مع ابن شبرمة (ت ١٤٤ هـ)، وعدوله عن قوله(٤).

---

(١) ينظر: ص ٣٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٣/١، وينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٢٢/٣-٩٢٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٥/٢، والكناش ٤٨/٢، وتمهيد القواعد ٣/ ١٢٨٥، ١٢٨٦، والدر المصون ١٧٧/١، والخزانة ٣١١/٩.

(٣) شرح الرضي ٣٠٧/٢.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٧، وثلاث رسائل في اللغة لابن كمال باشا، الرسالة الأولى: في تحقيق وضع كاد ص ٤٥.

* **أما رد الجمهور على أصحاب القول الثالث** بأن (كاد) في المستقبل كسائر الأفعال، وفي الماضي إثباتها نفي ونفيها إثبات تمسكا بقوله تعالى في الماضي: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1]، وقد فعلوا، وقوله في المستقبل: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[2]، ومعناه لم يرها ولم يقارب رؤيتها، فهو كردهم على أصحاب القول الثاني؛ لاشتراكهما معا في الاستدلال بآية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

قال ابن القواس (ت ٦٩٨ هـ): "وأما الثالث فلم يخالف إلا في الماضي، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ وقد فعلوا، وجوابه ما تقدم"[3].

وقال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): "وما ذكروه في نفي الماضي غير مستقيم... وقد وافقوا في دخول النفي على المستقبل أن يكون معناه نفي القرب على قياس الأفعال، ولا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل..."[4].

وعدوا استدلالهم بآية البقرة شبهة لا تصح، ولا يستقيم لهم معها دليل ولا حجة[5].

---

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢/٩٠٥.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٧، وشرح الكافية لابن جماعة ص ٢٤٦، وشرح التسهيل للمرادي ص ٣٣٥، وتعليق الفرائد ٣/٣١٢، وثلاث رسائل في اللغة لابن كمال باشا الرسالة الأولى: في تحقيق وضع كاد ص ٤٩.

والحق أن أقرب الأقوال إلى الصواب هو الرأي الأول، وهو ما عليه الجمهور لبقاء (كاد) على أصلها كسائر الأفعال، ولا مزية لها تخرجها عن أصل وضعها الذي وضعت له، وهو الدلالة على القرب، فإثباتها في نحو: كاد زيد يخرج، إثبات للقرب، ونفيها في نحو: لم يكد يخرج، نفي للقرب، وفي كلا الحالين خبرها غير واقع؛ إن إثبات القرب يقتضي عدم وقوعه، ونفي القرب مبالغة في نفي وقوعه، أي: لم يقع ولم يقارب الوقوع، وعلى هذا فخبرها منفي دائماً[1].

ولأن الشواهد كلها التي استدل بها أصحاب هذه الأقوال تعضد قول الجمهور، وليس للمخالفين فيها حجة لا تنتقض.

ومع ذلك فلا يبعد ما أجازه بعض النحويين من الجمع بين القولين؛ الأول والثاني في النفي حيث أجازوا في نحو: ما كاد زيد يخرج، ولا يكاد يخرج أنه يحتمل أمرين: نفي الخروج، وإثباته بعد جهد ومشقة، وقد قال بهذا طائفة من النحويين؛ كالفراء (ت ٢٠٧ هـ)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، وابن عطية (ت ٥٤٢ هـ)، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، وابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، وابن الفخار (ت ٧٥٤ هـ)[2].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٣٠٦/٢، والمغني ٨٦٩، وتعليق الفرائد ٣٠٨/٣، والهمع ٤٢٣/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢، وتفسير الطبري ١٥٠/١٨، والبسيط للواحدي ٢٨٩/١٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٦٥٨/٤، وشرح الكافية الشافية ٩٣/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/١، والكافي في الإفصاح ٦٧٩/٣، شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ص ٥٢٥، وشرح الجمل لابن الفخار ١١٣/٢، والدر المصون ٤١٨/٨.

قال ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في التسهيل: "وتنفي كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً، أو بعدمه وعدم مقاربته"[١]، وشرَحه بقوله: "وقد يقول القائل: لَمْ يكد زيد يفعل، ويكون مراده أنه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولا، ولإمكان هذا رجع ذو الرمة (ت ١١٧ هـ) في قوله"[٢].

***

(١) ص ٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٩٩-٤٠٠، وينظر: شرح الكافية الشافية ١/٩٣.

المبحث الثاني: منهج المؤلف

أولاً: أسلوبه:

اتسم أسلوب الكندي (ت ٦١٣ هـ) في عرض المسألة والجواب عنها ببعض السمات البارزة، أظهرها ما يلي:

١- **عنايته بإيضاح الفكرة:** بذكر تفاصيلها وتفريعاتها، حيث تناول مسألة نفي (كاد) في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾[1] موردًا أقوال سبعة من كبار علماء العربية في المسألة، غير مكتف بذكر أقوال بعضهم أو الاقتصار على ما يراه الصواب فيها، وذلك رغبة منه في إيضاح المسألة للسائل، لإزالة ما استشكله فيها.

كما أورد سؤال السائل بنصه مفصلا كما ذكره صاحبه مع طوله بتفاصيله وتفريعاته، فقال في مطلع المسألة: "سألني سائل عن أقوال علماء العربية في قول الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۚ﴾ وسأل إثبات أقوالهم، وما المختار منها؟ فقد أشكل علينا ما سمعناه عنهم فيها، وسألني أن أذكر ما عندي فيها مخالفًا كان أو موافقًا، فأجبته مستمدًا من الله سبحانه التوفيق والهداية، وهو بكرمه أكرم هاد وموفق".

٢- **سهولة عبارته:** حيث يعرض المسألة بأسلوب سهل رشيق، لا يجد القارئ عنتًا في فهمه واستيعابه، منتخبا أيسر العبارات وأوضحها، متجنبا الغموض والتعقيد والمنطق في شرحه، وإنك لتلمح حرصه على البيان بمثل قوله: "والمعروف عندهم". وقوله: "وذلك معلوم عند علماء العربية". وقوله:

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

"فحمدت الله سبحانه على توفيقي للتنبه لها، والإبانة عن حقيقتها...".

وقوله: "فالتقدير إذًا... إذا يخرج يده لا يكاد يراها لما بينا".

وكثيرًا ما يفسر عبارته بنحو: (أي...) و(تريد...) كما سيظهر من مثال الفقرة التالية.

هذا الحرص منه على الإبانة وإزالة الغموض جعل أسلوبه سهلًا واضحًا لا لبس فيه ولا تعقيد، وهو أقرب إلى الأسلوب التعليمي الذي يهدف إلى إيصال الفكرة بأيسر طريق.

٣- **عنايته بضرب الأمثلة:** فقد حرص الكندي في أسلوبه على إيراد الأمثلة المصنوعة لتوضيح مشكل، أو تقرير حكم؛ كقوله: "فإذا دخلها حرف النفي تغير معناها في الماضي، وبقي مستقبلها على أصل استحقاقه، تقول: ما كدت أفعل، أي: قد فعلت، إما بعد جهد وشدة، وإما بعد تقاعد وإبطاء...".

* وقوله عن (إذا): "ومن أجل تضمنها معنى الشرط والجزاء، وأن الفعل بعدها لا يكون إلا من حيز الاستقبال، كما تكون في (إنْ)، وكما تقول: إن قمتَ قمتُ، تريد: إن تقم أقم، كذلك تقول: إذا قمتَ قمتُ، تريد: إذا تقومُ أقومُ...".

٤- **عنايته بالتعليل:** وإيراد العلة للحكم النحوي عند عامة النحويين أمر ظاهر، رغم تفاوتهم في العناية بذلك، وأبو اليمن الكندي ممن أَولى العلة عنايته، فقد دارت العلة مع الحكم النحوي في مسألته هذه كثيرا من ذلك قوله عن عدم الجزم بـ (إذا): "وذلك أن إذا هذه لا يليها إلا الأفعال

المستقبلة؛ لتضمنها معنى الشرط والجزاء... إلا أنها لما تضمنت مع ذلك معنى التوقيت لم يجزم بها إلا في الشعر".

* وقوله: "كاد من أفعال المقاربة، وهي أشد من (عسى) مطالبة للفعل، وبحسب ذلك لزم أن يليها الفعل... ووجب أن لا يدخل على فعلها (أن) ووجب لـ (عسى) ذلك لما فيها من التراخي".

* وقوله: "وإنما جاز وقوع الماضي بعد (إذا) و(إنْ) لارتفاع اللبس، وحصول العلم بأن الشرط إنما يكون لما يأتي من الزمن".

٥- **حرصه على الإيجاز**: فقد حرص الكندي على إجابة السائل إجابة شافية كافية دون إطالة أو استطراد، مكتفيًا بذكر أقوال (أكابر علماء العربية) دون سواهم حرصا منه على الإيجاز، حيث قال: "هذا نص كلام من ذكرت اسمه من علماء العربية، وهم أكابر علمائها".

* وقال: "فإن العلماء المقتدى بأقوالهم ممن ذكرت نظروا...".

وقد اعتذر عن إيجازه الجواب عن المسألة بقوله في خاتمتها: "وقد ذكرت آنفا ما قال فيها أماثل علماء العربية، وضمنوه كتبهم... ولم أستقص ذكر كل قائل اكتفاءً بهؤلاء الأكابر، وتحاميًا للإطالة".

ويظهر حرصه على الإيجاز في تجنبه تكرار ما سبق ذكره وبيانه واكتفائه بالإحالة عليه كما سيأتي.

٦- إحالته على ما سبق ذكره في المسألة نفسها، فقد حرص على ربط أفكار المسألة بعضها ببعض بالإحالة على ما سبق كقوله: "هذا نص كلام من ذكرت اسمه من علماء العربية".

* وقوله: "فإن العلماء المقتدى بأقوالهم ممن ذكرت".

* وقوله: "فالتقدير إذًا... إذا يخرج يده لا يكاد يراها، لما بيَّنا على الأصل المقدم ذكره فيها".

٧- **التسامح في العبارة:** فعلى الرغم مما ظهر من حرص الكندي على الإيضاح والبيان إلا أنك تقف عنده أحيانا على شيء من التسامح في العبارة ما قد يوقع في لبس وغموض لدى القارئ، فيحتاج معه إلى تأمل وتدبر، من ذلك:

* قوله عن (كاد) إنها: "من أفعال المقاربة، وهي أشد من (عسى) مطالبة للفعل، وبحسب ذلك لزم أن يليها الفعل حتى كأنها ضرب من الحال". ومقصوده: (لزم أن يكون خبرها فعلا) وهذا أدق وأبعد عن الغموض؛ إذ الذي يليها حقيقة هو اسمها.

- وقوله: "حتى كأنها ضرب من الحال" فيه إيهام بأن ذلك حصل لـ (كاد) من مجيء خبرها فعلا، والصحيح أن دلالتها على الحال في ذاتها، ومن أجل ذلك جردوا الفعل معها من (أن) الدالة على الاستقبال لأجل بقاء ذلك المعنى، وليس مجرد مجيء الفعل في خبرها يكسبها ذلك.

* وقوله: "ووجب ألا يدخل على فعلها (أنْ) ووجب لـ(عسى) ذلك".

والعبارة توهم أن (عسى) مثل (كاد) في وجوب تجردها من (أنْ)!

ولو قال: "ووجب عكس ذلك لـ (عسى)" كان أظهر، وأبعد عن احتمال وقوع اللبس.

ثانياً: موقفه من الأصول النحوية:

وهي أدلة النحو الغالبة: السماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب[١].

ولقد تفاوتت عنايته بهذه الأصول، ففي حين نجد بعضها ظاهراً في كلامه، لا نجد أثرًا لبعضها الآخر.

وسأتناول هذه الأصول مبينا موقف الكندي منه:

أ- السماع: وهو أول هذه الأصول وأقواها، وهو يشمل كلام الله تعالى بقراءاته، وما صح من كلام رسوله عليه الصلاة والسلام، وكلام العرب الموثوق بهم شعرًا ونثرًا إلى زمن معين[٢].

ومن مظاهر اعتداده بالسماع ما يلي:

١- اعتماده على المسموع في بناء الأحكام النحوية، ومن ذلك مذهبه في دلالة (كاد) المنفية في الماضي على وقوع الفعل مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٣]، وليس له دليل إلا هذه الآية، فاعتد بها مخالفا جمهور النحويين والمفسرين في مذهبهم.

٢- استشهاده بالسماع على أن (إذا) لا يليها إلا الأفعال المستقبلة، مستشهدًا على ذلك بثلاثة أبيات من الشعر في موضع واحد، سترد عند ذكر الشواهد الشعرية.

---

(١) ينظر: الاقتراح ص ٢٧.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

٣- احتجاجه بلغة العرب على أن (كاد) إذا كانت بلفظ الماضي فهي للإثبات نافية للفعل، مقاربة لوقوعه، وهي في النفي مثبتة لوقوع الفعل لا غير.

شواهده من القرآن الكريم:

فمع قصر هذه الرسالة، واختصاصها في مسألة محددة فقد ألفيته استشهد بثلاث آيات قرآنية:

الأولى قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۖ﴾[1]، وقد تكرر ورودها في المسألة سبع مرات.

والثانية: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ وقد تكررت عنده أربع مرات.

والثالثة: قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[2]، وقد وردت في موضع واحد فقط.

شواهده من الشعر:

استشهد الكندي بثلاثة أبيات من الشعر في موضع واحد، وذلك للدلالة على أن (إذا) لا يليها إلا الأفعال المستقبلة؛ لتضمنها معنى الشرط والجزاء، عزا واحدًا منها للمتنبي، وترك اثنين منها دون نسبة.

قال: "وذلك أن (إذا) هذه لا يليها إلا الأفعال المستقبلة؛ لتضمنها معنى الشرط والجزاء كما تتضمنه (إنْ) الشرطية، نحو قول الشاعر:

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) من الآية ١١٧ من سورة التوبة.

إذا تقومُ يضوعُ المسكُ أصورةً والعنبرُ الوردُ مِن أردانها شَمَلُ

وقول الآخر:

وإذا تكونُ كريهةٌ أُدعَى لها وإذا يُحاسُ الحَيسُ يُدعى جُندَبُ

وقول المتنبي (ت ٣٥٤ هـ):

ووجهُ البحر يُعرف مِن بعيد إذا يَسجُو فكيف إذا يموجُ".

فالأول للأعشى (ت ٧ هـ) كما في ديوانه[١].

والثاني من شواهد سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، وقد اختلف في نسبته اختلافاً كثيراً[٢].

واستشهاده ببيت المتنبي (ت ٣٥٤ هـ) على حكم نحوي وهو من بعد عصور الاحتجاج تسامحٌ منه، فقد نقل السيوطي في الاقتراح الإجماع على أنه لا يحتج بكلام المولَّدين والمحدَثينَ[٣].

لكن الكندي ليس بدعاً في ذلك فقد استشهد بشعر المولدين بعض النحويين كأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، اللذين استشهدا بشعر أبي تمام[٤].

---

(١) سيأتي تخريجه في ص٤٢.

(٢) سيأتي تخريجه في ص٤٢.

(٣) ص ٧٠.

(٤)الاقتراح ص٧٠، و البحر المحيط ١٤٨/١، والخزانة ٦/١.

وإن كان من العلماء من أجاز الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم من أئمة اللغة[١]. ولعل كثيرا من أولئك العلماء يستشهدون بشعر بعض المولدين استئناسًا وليس احتجاجا، ولا أدل على ذلك من أن الكندي أورد بيت المتنبي عقب استشهاده ببيتين من شعر عصور الاحتجاج.

وذكر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) أنه "إن استؤنس به ولم يجعل دليلا لم يرد عليه ما ذُكر ولا ما قيل"[٢].

*وقد خلت مسألة الكندي من الاستشهاد بالحديث الشريف، ومنثور كلام العرب.

ب – القياس: وهو الأصل الثاني من الأصول النحوية التي بنى عليها النحويون قواعدهم، وقد اختلفت عباراتهم في تعريفه، غير أنها تدور في فلك واحد مؤداه أنه: حمل فرع على أصل بعلة، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع[٣].

ولست بسبيل بيان أهمية القياس في النحو ومكانته عند النحويين، فذاك حديث يطول ذكره، ويكفي من ذلك ما روي عنهم بأن النحو كله قياس[٤]، وأن من أنكر القياس فقد أنكر النحو[٥].

---

(١) الاقتراح ص٧٠، والخزانة ٦/١، والإصباح في شرح الاقتراح ص١٢٠.

(٢) الخزانة ٧/١.

(٣) انظر لمع الأدلة ص ٩٣، والإغراب في جدل الإعراب ص٤٥، والاقتراح ص٩٤.

(٤) لمع الأدلة ص ٩٥.

(٥) المصدر السابق.

ولقصر المسألة المدروسة لم تظهر ملامح القياس عند الكندي بصورة جلية، ومما وقفت عليه عنده قياسه (كاد) على (عسى) في دخول (أنْ) في خبرهما، كما قاس العكس أيضا، فقال: "إن (كاد) من أفعال المقاربة، وهي أشد من (عسى) مطالبة للفعل... ووجب أن لا يدخل على فعلها (أنْ) ووجب لـ (عسى) ذلك؛ لما فيها من التراخي، وقد شبهت كل واحدة منهما بالأخرى في الشعر خاصة".

والكندي يأبى قياس (إذا) على (إنْ) في الجزم بها مع تضمنها معنى الشرط والجزاء؛ وذلك لنقص إبهامها عن إبهام (إنْ) الشرطية، وحَكم على ما جاء من ذلك بأنه خاص بالشعر، أي: ضرورة، لمخالفته القياس، غير أنه قال: "ومن أجل تضمنها معنى الشرط والجزاء، وأن الفعل بعدها لا يكون إلا من حيز الاستقبال كما يكون في (إن) جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، والمراد به الاستقبال كما يقع بعد (إنْ)...".

ج – **الإجماع**: المراد بالإجماع النحوي هو إجماع نحويي البلدين (البصرة والكوفة) كما نص على ذلك ابن جني والسيوطي[(١)]، "وإجماعهم حجة على من خالفهم"[(٢)].

غير أنه اشتُرط لحجيته ألا يخالف المنصوص، ولا المقيس على النصوص[(٣)].

---

(١) ينظر: الخصائص ١/١٨٨، والاقتراح ص٨٨.

(٢) المقتضب ٢/١٧٥.

(٣) الخصائص ١/١٨٩.

وقد خلت مسألة الكندي من الحديث عن الإجماع أو الاحتجاج به، إلا أن المتأمل ليقف على إشارات خافتة منه تدل على احتفائه بإجماع العرب والنحويين على قول ما، من ذلك قوله: "والمعروف عندهم في لغة العرب أن (كاد) إذا كانت بلفظ الماضي فهي في الإثبات نافية للفعل مقاربة لوقوعه، وهي في النفي مثبتة لوقوع الفعل لا غير".

وكأنه بقوله: "والمعروف عندهم" يحكي إجماعهم.

* وقال في موضع آخر في معرض كلامه عن خبر (كاد): "ووجب أن لا يدخل على فعلها (أنْ) ووجب لـ (عسى) ذلك لما فيها من التراخي، وقد شبهت كل واحدة منهما بالأخرى في الشعر خاصة، وذلك معلوم عند علماء العربية". فكأنه يحكي إجماعهم عليه.

د – الاستصحاب: والمراد به استصحاب حال الأصل، وهو: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[(١)].

وقد اختُلف في حجيته، فابن جني (ت ٣٩٢ هـ) يسقطه من أدلة النحو ولا يعتد به[(٢)]، وأبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) يعتد به ويتخذه دليلًا بديلًا عن الإجماع[(٣)].

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦.

(٢) الخصائص ١/١٨٩، والاقتراح ص٢٧.

(٣) ينظر: لمع الأدلة ص١٤١، والإنصاف ١/٣٠٠، ٣٩٦، ٢/٣١٩، والاقتراح ص٢٧، ١٧٢.

وقد ظهرت عناية الكندي باستصحاب حال الأصل في أثناء هذه المسألة بصورة لافتة، حيث اعتبره حجة ودليلًا ينبغي الاعتماد عليه، والاعتداد به لتقرير حكم، واختيار رأي.

ومع قصر هذه المسألة وتأخر هذا الدليل عن بقية أدلة النحو في الرتبة إلا أنه استعمله في خمسة مواضع من كلامه:

* فمن ذلك قوله: "واختصت (كاد) بحال لا تكون لغيرها في كلام العرب، وذلك أنها مادامت للإثبات فماضيها ومستقبلها دال على المقاربة المستحقة لها بأصل الوضع، نحو: كاد يفعل، ويكاد يفعل، فإذا دخلها حرف النفي تغير معناها في الماضي، وبقي مستقبلها على أصل استحقاقه".

* وقال في معرض رده على النحويين: "فإن العلماء المقتدى بأقوالهم ممن ذكرت نظروا إلى ما في الآية من المبالغة في ذكر الظلمات المضاعفة... فحملهم ذلك على مخالفة أصل وضعها... ولما تدبرت معنى الآيتين وكيف الجمع بينهما وجدته جاريا على الأصل، وهو خلاف آرائهم، ووجدت (كاد) في الآيتين على أصلها الخاص بها لم تنتقل عنه".

* وقال: "فـ (كاد ويكاد) على هذا التقدير الصحيح الذي لا يجوز غيره باقيتان على الأصل المقدم ذكره فيها".

ثالثاً: منهجه في النقل ومصادره:

لقد اعتمد الكندي في مسألته على نقل آراء طائفة من علماء اللغة والنحو والتفسير.

وقد اتسم نقله عنهم بسمات ظاهرة أبرزها ما يلي:

١- اقتصاره على نقل آراء أكابر العلماء دون غيرهم، وأوضح أن سبب اقتصاره عليهم رغبة في الاختصار واكتفاء بهم، حيث قال: "هذا نص كلام من ذكرت اسمه من علماء العربية، وهم من أكابر علمائها".

وختم كلامه في المسألة بقوله: "وقد ذكرت آنفا ما قال فيها أماثل علماء العربية، وضمنوه كتبهم، ونقلت نصهم فيها، ولم أستقص ذكر كل قائل اكتفاء بهؤلاء الأكابر، وتحاميا للإطالة".

٢- حرصه على التوثيق بنقل كلام العالِم بنصه لا بمعناه، دون تصرف بزيادة أو نقصان، يمثل ذلك قوله: "هذا نص كلام من ذكرت اسمه من علماء العربية".

وقوله: "وقد ذكرت آنفاً ما قال فيها علماء العربية وضمنوه كتبهم، ونقلت نصهم فيها".

- كما ظهر ذلك الحرص أيضا في تحديد نهاية النقل بقوله: "انتهى كلامه". وهذه العبارة تكررت في كل ما نقله عن أولئك العلماء.
- وظهر حرصه على التوثيق أيضاً في عزو كل قول إلى صاحبه.
- وقد خرج آية: ﴿لَّمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[1] بالإحالة على سورة النور.
- **كما عُني بذكر مصادره من الرجال**، فممن نقل كلامه وصرح باسمه من العلماء الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ)،

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، وعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، وأبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢ هـ).

وهو في معظم نقله يذكر لقب العالم مسبوقا بكنيته كأبي العباس ثعلب، وأبي العباس المبرد، وأبي إسحاق الزجاج.

وقد يذكر اسم العالم فلقبه كعلي بن عيسى الرماني، وقد يقتصر على ذكر لقبه كالفراء.

- **وأما مصادره من الكتب** التي صرح بالنقل عنها فهي: (معاني القرآن) للفراء، و(معاني القرآن) للزجاج، و(الجامع في التفسير) للرماني، و(التذكرة) للفارسي، وكل هذه الكتب التي أحال عليها نسبها لأصحابها.

هذا منهجه في النقل وتلك مصادره التي اعتمد عليها، ومع حرصه على التوثيق ودقته في النقل، إلا أنني لحظت عليه بعض الأمور التي تجدر الإشارة إليها، وأبرزها:

١- التكرار في بعض ما نقله عن العلماء، فقد ينقل لعالم في تفسير الآية المجاب عنها، ثم ينقل نصا آخر لعالم آخر لا يختلف عما نقله عن الأول إلا يسيرا، ولعل حرصه على نقل كلام العالم بنصه أوقعه في هذا التكرار.

وأبرز مثال على ذلك تكرار القول بأن تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾: (لم يرها ولم يكد)؛ حيث تكرر ذلك عنده فيما نقله عن ثعلب، والمبرد، والزجاج، والرماني، وابن جني.

كما تكرر عنده نقل قول للحسن في تفسير الآية في أكثر من موضع من مواضع نقله.

٢- عزا لثعلب والمبرد نقلاً عن الحسن لم أجده في كتبهما، ولا في غيرها، وذلك في قوله: "قال أبو العباس ثعلب، وأبو العباس المبرد: لم يرها ولم يكد، وحكيا ذلك قولا للحسن البصري".

وبعد طول بحث وتتبع لم أقف على هذا العزو عندهما، ولا عند من نقل عنهما، ما جعلني أعتقد أن صواب العبارة: (وحُكي ذلك قولا للحسن) بالبناء للمجهول، والله أعلم.

٣- نقل عن ابن جني نصًا طويلاً لم أهتد إليه رغم البحث الطويل والتقصي.

٤- نقل عن الفراء في كتابه (المعاني) كلاما بالنص، إلا أنه اختصره بحذف ألفاظ وعبارات لا يستقيم المعنى دونها ما دفعني إلى إتمام ما حذفه من المعاني لتصح العبارة.

رابعاً: شخصيته وآراؤه النحوية:

إن المتأمل في المسألة محل التحقيق والدراسة ليلحظ شخصية الكندي ماثلة أمامه في كل رأي يعرضه، أو قول يعترضه، أو مذهب يتبناه، فهو عالم محقق متجرد، ذو شخصية مستقلة، يعرض آراء العلماء في المسألة ويناقشها ويذهب فيها مذهبا خاصاً، لا يتابع فيه من سبقه دون تحقيق، ولكنه مع ذلك ينظر إلى العلماء المتقدمين – لاسيما الأكابر منهم- نظرة إجلال وتقدير، ولا يكاد يخرج عن إجماعهم في أصولهم التي بنوا عليها قواعدهم.

- ومن مظاهر بروز شخصيته الباحثة المحققة تصدره للفتيا، وإجابته التفصيلية عما سئل عنه بإسهاب وتحقيق وإحاطة بأقوال العلماء، حيث قال في مطلع هذه المسألة: "سألني سائل عن أقوال علماء العربية في قوله تعالى:

﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1]، وسأل إثبات أقوالهم، وما المختار منها؟ فقد أشكل علينا ما سمعناه عنهم فيها، وسألني أن أذكر ما عندي فيها مخالفًا كان أو موافقا، فأجبته مستمدًا من الله سبحانه التوفيق والهداية...".

- ومن مظاهر هذه الشخصية الباحثة حرصه على تأمل النصوص وتدبرها قبل الحكم عليها، حيث أخذ على بعض العلماء تسرعهم في الحكم دون إمعان النظر فقال: "فحملهم ذلك على مخالفة أصل وضعها، فقالوا ببادئ الرأي ما قالوه من غير إنعام النظر وإعمال الفكرة... ولما تدبرت معنى الآيتين وكيف وجه الجمع بينهما وجدته واحدا جاريا على الأصل، وهو خلاف آرائهم، ووجدت (كاد) في الآيتين على أصلها الخاص بها، ولم تنتقل عنه، فحمدت الله سبحانه على توفيقي للتنبه لها، والإبانة عن حقيقتها".

وهذا التخريج لآية النور الذي ذكر أنه لم يسبق إليه ناتج عن مذهبه في دلالة نفي (كاد) وهو التفريق بين الماضي والمستقبل، وهو جواب لسؤال السائل: كيف يمكن الجمع بين تفريق العلماء بين دلالة (كاد) المنفية في سورة النور وأن معناها نفي الرؤية وبين دلالة (كاد) في سورة البقرة وأن معناها إثبات الذبح، مع أن كلا الآيتين في نفي الماضي؟

فكان جوابه بأن آية النور: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ ليست لنفي الماضي، وإن كانت (إذا) داخلة فيها على الماضي، بل هي للمستقبل؛ لأن الأصل في (إذا) الشرطية دخولها على المستقبل، وجاز دخولها على الماضي كما في الآية لزوال اللبس في أن المراد بها المستقبل؛ لأن الشرط يكون للمستقبل لا الماضي،

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

فيكون التقدير الصحيح في الآية (إذا يخرج يده) وعليه فالآية جارية على أصل وضعها، وهي دلالة (كاد) المنفية في المستقبل على نفي المقاربة، كما أن آية البقرة ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1] جاءت أيضا على أصل وضعها عنده، وهي أن (كاد) المنفية في الماضي تدل على الإثبات حسب مذهبه.

فحصل في تخريجه هذا الجمعُ بين الآيتين، ومِن هنا زعم أن ما توصل إليه من التأويل في هذه الآية لم يسبق إليه قائلاً: "وما علمت أن هذا التأويل في هذه الآية وقع لغيري"، وهذا دليل ظاهر على قوة شخصيته العلمية.

- كما تبرز هذه الشخصية في إحاطته بكلام العرب، وأقوال النحويين حين يقول: "والمعروف عندهم في لغة العرب..." "وذلك معلوم عند علماء العربية".

وقد استعرض في مطلع إجابته أقوال أكابر النحويين فيها.

- وهو مع إجلاله لعلماء العربية وتزكيتهم بمثل قوله: " وهم من أكابر علمائها"، ووصفه لهم بـ "العلماء المقتدى بأقوالهم" و"أماثل علماء العربية... الأكابر" إلا أنه لا يُسلِّم لهم كل آرائهم، ولا يتابعهم في كل أقوالهم، بل يُظهر مخالفتهم أحيانا فيما يراهم جانبوا وجه الصواب فيه، فيقول: "فأما قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۖ﴾ فإن العلماء المقتدى بأقوالهم ممن ذكرت نظروا إلى ما في الآية من المبالغة في ذكر الظلمات المضاعفة... فحملهم ذلك على مخالفة أصل وضعها، فقالوا ببادئ الرأي ما قالوه من غير إنعام النظر وإعمال الفكرة، وادَّعوا لها في الماضي ما لا تستحقه، وتركوا النظر في (إذا)

(١) من الآية ٧٢ من سورة البقرة.

وما فيها من معنى الشرط والجزاء، ولما تدبرت معنى الآيتين وكيف وجه الجمع بينهما وجدته جاريا على الأصل، وهو خلاف آرائهم...".

- كما رد على بعض النحويين تأويلهم للآية، وزعم أن تقديره لها هو الصحيح الذي لا يجوز غيره، فقال: "فالتقدير إذا في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۖ﴾ إذا يخرج يده لا يكاد يراها لما بينا، فـ (كاد ويكاد) على هذا التقدير الصحيح الذي لا يجوز غيره باقيتان على الأصل المقدم ذكره... ولا حاجة بنا إلى أن نعتقد أنها في الآية من حيز الماضي، ثم ندعي لها من التأويل ما ليس لها. وبهذا يبطل القول بأنها تُرى بعد جهد أو تقاعد كما زعموا".

- ومن مظاهر شخصيته النازعة نحو التحقيق والاستقلال انفراده برأي لم يسبقه إليه أحد قبله، وهو المذهب الثالث من مذاهبهم في دلالة (كاد المنفية) الذي ذكر في وصف المسألة، حيث ذهب إلى أن (كاد) "اختصت بحال لا تكون لغيرها في كلام العرب، وذلك أنها ما دامت للإثبات فماضيها ومستقبلها دال على المقاربة المستحقة لها بأصل الوضع، نحو: كاد يفعل، ويكاد يفعل. فإذا دخلها حرف النفي تغير معناها في الماضي، وبقي مستقبلها على أصل استحقاقه، تقول: ما كدت أفعل، أي: قد فعلت...".

أي أن نفيها في الماضي إثبات بدلالة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾[1]، وقد فعلوا، في حين بقي نفيها في المستقبل على أصل وضعه

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

بدلالة قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[1]، والمعنى لم يرها ولم يقارب، في حين يرى الجمهور أنها في الماضي والمستقبل على أصل وضعها، نفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات لها، ويرى طائفة من النحويين أنها على عكس ذلك ماضيها ومستقبلها، فإثباتها نفي، ونفيها إثبات، وهذا الرأي الذي قال به الكندي لم يسبقه إليه أحد قبله، ولا نسبه أحد لعالم قبله، وإنما ذكره بعض النحويين المتأخرين غير منسوب، إلا ما ذكره المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في شرح التسهيل بقوله: "وممن ذكره صاحب البسيط"[2]، يعني به ابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، وما ذكره الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) أيضاً بأن هذا القول "حكاه ابن أبي الربيع في شرح الجمل، وقال: إنه الصحيح"[3].

وابن أبي الربيع متأخر عن التاج الكندي حيث كانت وفاته في ٦٨٨ هـ، في حين كانت وفاة تاج الدين الكندي في ٦١٣ هـ فلعله حكاه عنه.

وأول من نقل هذا القول دون نسبة – حسب ما وقفت عليه – هو ابن الحاجب في كتابيه: شرح المقدمة الكافية[4]، والإيضاح في شرح المفصل[5]، وابن الحاجب توفي سنة ٦٤٦ هـ، وعليه فالظاهر أن الكندي هو أول من ذهب هذا المذهب.

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) شرح التسهيل ص٣٣٥.

(٣) البرهان ١٣٦/٤.

(٤) ٩٢٠/٣.

(٥) ٩٤/٢.

- ومما خالف به الكندي رأي الجمهور ذهابه إلى أن (إذا) الظرفية لا يليها إلا الفعل المضارع؛ لتضمنها معنى الشرط والجزاء، واستدلاله على ذلك بأكثر من شاهد، وجعل مجيء الماضي بعدها من الجائز لتلحظ من كلامه معنى القلة، في حين نجد سيبويه (ت ١٨٠ هـ) وجمهور النحويين ينصون على أن وقوع الفعلين بعد (إذا) بكثرة على السواء، بل إن سيبويه حين ذكر وقوع الفعل بعدها لم يعين، ومثل لها بقوله: آتيك إذا احمر البسر. واستشهد لها ببيت من الشعر جاء الماضي بعدها[١].

قال ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "فأما قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣﴾[٢]. فشاهد على جواز وقوع كل واحد من المضارع والماضي بعدها"[٣]. ولم يفاضل بينهما، بل إن ابن هشام نص على عكس ما ذهب إليه الكندي فقال: "ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا، ومضارعه دون ذلك"[٤].

وهذا هو ظاهر مراد سيبويه والجمهور، لكن تاج الدين الكندي خالفهم جميعاً.

---

(١) الكتاب ٦٠/٣، وينظر: المقتضب ٥٥/٢، والأصول ١٤٤/٢، وشرح المقدمة الكافية ٧٧٢/٣.

(٢) ا الآية ١- ٣ من سورة الليل.

(٣) شرح المفصل ٤/ ٩٦.

(٤) المغني ص١٢٧، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢.

- وأما متابعته لرأي الجمهور فهي الأصل، فقد تابعهم في لزوم مجيء خبر (كاد) فعلا ووجوب تجرده من (أنْ) بخلاف (عسى)، كما تابعهم في قياس (كاد) على (عسى) والعكس في دخول (أنْ) على خبرهما وتجرده منها، وتابعهم في علة عدم الجزم ب (إذا) كما جزم بـ (إنْ) لنقص إبهامها عنها، وفي جواز الجزم بها في الشعر خاصة[1].

(١) ينظر تخريج ذلك كله في تحقيق المسألة ٤٠.

[مقدمة التحقيق]

أولاً: توثيق نسبة النص للمؤلف:

نسبة النص إلى مؤلفه أبي اليمن تاج الدين الكندي ثابتة لاشك فيها، يدل على ذلك ما ورد في أول هذه المسائل الخمس التي نقلها من خطه أحد تلامذة اللورقي الأندلسي تلميذ الكندي حيث قال: "قرأت بخط تاج الدين الكندي- رحمه الله- ما صورته: يقول زيد بن الحسن الكندي أبو اليمن: سئلت في بعض الليالي عن مسائل من العربية...".

كما قال في مسألة التحقيق- وهي المسألة الثانية-: "مسألة من كلامه أيضا... منقولة من خطه أيضا، قال الشيخ رحمه الله...".

وقال في المسألة الرابعة أيضا: "مسألة أخرى من كلامه: حدثني الإمام علم الدين أبو القاسم... الأندلسي النحوي قال: "أملى علينا شيخنا أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي، رحمه الله...".

وقد نقل المنتجب الهمذاني في كتابه الفريد في إعراب القرآن المجيد هذه المسألة بنصها، فقال:

"وقد أوضح شيخنا الإمام العالم العلامة تاج الدين أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي رحمه الله ورضي عنه معنى الآية إيضاحا شافيا... فقال رحمه الله: سألني سائل عن أقوال علماء العربية في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[1]... فأجبته مستمداً من الله سبحانه التوفيق والهداية..."[2].

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) ٤/٦٥٧.

كما ذكرها بعض المعاصرين كالدكتور عبد الله الفلاح في مقدمة تحقيق "شرح ديوان المتنبي" للكندي، و د.عبدالله الوقيت في رسالته "آراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية" في رسالته للماجستير(١).

ثانياً: وصف نسخة التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذه المسألة على نسختين: الأولى نسخة متأخرة كتبت سنة ١٠٨٠ هـ، ورمزت لها بالرمز (ب)، والثانية نسخة قديمة كتبت سنة ٦٢٨ هـ، ورمزت لها بالرمز (أ)، وقد عثرت عليها بعد فراغي من التحقيق على النسخة (ب)، فقابلت بينهما فوجدتهما متطابقتين تماما حتى بدتا كأنهما صورة طبق الأصل، ويظهر أن ناسخ المتأخرة حرص على أن ينسخها من الأولى كما كانت، مترسما نوع الخط، وحجمه، وضبطه، والتعليقات، والتصويبات عليها، وبداية كل سطر ونهايته، ما أمكنه ذلك، إلا ما اضطر إليه من تقديم وتأخير يسير.

وتقع هذه النسخة القديمة (أ) ضمن مجموع في مكتبة فاضل أحمد كوبريلي بتركيا برقم ١٣٦٨، يحوي في أوله (كتاب المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه)، ويليه مسائل الكندي، وعدد أوراقها خمس عشرة صفحة في سبع لوحات ونصف، بدأت بـ (٩٥/ب) وانتهت بـ (١٠٢/ب) وهي نسخة عتيقة مكتوبة بخط نسخ جميل مضبوط بالشكل، وابتدأت مسألة التحقيق (نفي كاد) بمنتصف لوحة (٩٨/أ) وانتهت بلوحة (١٠٠/أ)، وقد كتب على هامش الصفحة الأولى من المخطوط في الأعلى

(١) ١/٥٢، و ص٤٤.

اسم ناسخه محمد بن الحسن بن عبد القاهر الشهرزوري، وفي آخر صفحة من المخطوط كتب عبارة: "تم الكتاب بحمد الله ومنّه، والصلاة على نبيه محمد وآله في الحادي عشر من شهر الله المبارك رمضان، عظم الله بركته من شهور سنة ثمان وعشرين وستمائة".

كما كتب على يساره في الهامش: "قوبل بأصله بحسب الطاقة، وكان الفراغ منه في العشر الأواخر من ذي الحجة من سنة ثمان وعشرين وستمائة هجرية".

* أما النسخة الثانية ورمزت لها بالرمز (ب) فهي النسخة الثانية التي اعتمدتها أصلا في التحقيق؛ وتقع في مجموع خال من الترقيم، يبلغ مائة وعشر صفحات، محفوظ في مكتبة أسعد أفندي في مدينة إسطنبول بتركيا تحت رقم (٢٨٩١)، وقد بدأ المجموع بـ (كتاب المجالس المذكورة للعلماء...) وقد كُتب في آخره ما كتب في النسخة القديمة، غير أنه زاد: "كتبه محمد بن الحسن بن عبد القاهر الشهرزوري كما كُتب في أسفل الصفحة الأخيرة منه في الهامش يسارًا، عبارة: "نقلته من خطه في غرة محرم سنة ثمانين وألف".

وقد كان نصيب هذه المسائل الخمس منه سبع لوحات، بدأت من (٨٤/ب) وانتهت بـ(٩١/أ).

وقد بلغ النص المحقق أربع صفحات وثلاثة أسطر، بدأت بآخر صفحة (٨٦/ب) وانتهت بأول صفحة (٨٩/أ)، حوت كل صفحة منها تسعة عشر سطراً، وفي كل سطر ما يقارب ثنتي عشرة كلمة، وقد كتبت هذه النسخة بخط نسخ واضح جميل، حاكى به ناسخها نسخة (أ) القديمة.

* وقد جاءت المسألة المحققة الثانية في النسختين في ترتيب مسائله الخمس، وقد نقل جامعها ثلاثا منها من خط الكندي، واثنتين من إملاء تلميذه علم الدين اللورقي الأندلسي ت ٦٦١ هـ، ولم يظهر اسم جامعها غير أنه – فيما يبدو– أحد تلامذة الأندلسي، حيث صرح في مسألتين بالسماع عنه ما أملاه عليهم شيخه الكندي، قال: " حدثني الإمام علم الدين أبو القاسم... الأندلسي النحوي، قال: أملى علينا شيخنا أبو اليمن زيد بن الحسن الكندي...".

وقد وهم من زعم أن ناقل هذه المسائل من خط الكندي تلميذه علم الدين اللورقي الأندلسي(١).

والصواب أن الناقل هو أحد تلامذة اللورقي، نقل ثلاثا منها من خط المؤلف، واثنين سماعًا عن اللورقي الأندلسي من إملاء شيخه الكندي.

كما وهم د. خليل العطية حين ذكر أن ناسخ المخطوط (ب) هو الشهرزوري، وأنه قد فرغ من نسخها غرة محرم سنة ١٠٨٠ للهجرة؛ لأن الشهرزوري هو ناسخ النسخة القديمة (أ) التي لم يقف عليها، وكان فراغه منها سنة ٦٢٨ هـ. وقد كتب اسمه على هامش الصفحة الأولى من المخطوط، ويعتذر له بأنه لم يقف على هذه النسخة(٢).

---

(١) ينظر: مقدمة كتاب الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه للكندي ٥٢/١، وآراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية د. عبد الله الوقيت (رسالة ماجستير ص ٤٤).

(٢) مسألة في الاستفهام بـ (أم و أو) لأبي اليمن الكندي، مجلة المورد (العراق) مج ١٧، ع١، سنة ١٩٨٨م، ص١٣٢-١٤٢.

وثمت نسخة ثالثة أضفتها إلى نسختي التحقيق، وهي ما ورد في كتاب "الفريد في إعراب القرآن المجيد" ٤/٦٥٧- ٦٦٢ حيث نقل المنتجب الهمذاني المسألة كاملة.

ثالثا: منهجي في التحقيق:

لقد بذلت جهدي لإخراج النص سليما كما أراده مؤلفه، وخدمته بما ييسر فهمه، ويزيل غوامضه فالتزمت فيه بما يلي:

١- بدأت بنسخ النص من نسخة (ب) التي اعتمدت عليها ثم قابلته بما في النسخة (أ).

٢- ضبطت بالحركات ما يحتاج إلى ضبط، ووضعت علامات الترقيم.

٣- وثقت ما نقله المؤلف من أقوال وآراء نحوية من كتب أصحابها ما أمكنني ذلك، ومن كتب غيرهم.

٤- خرجت شواهده القرآنية والشعرية.

٥- علقت على ما يحتاج إلى تعليق من تفسير أو استدراك، أو تصويب، أو نحو ذلك.

٦- وضعت بعض الفهارس المهمة للمسألة المدروسة.

نماذج من النسخ الخطية

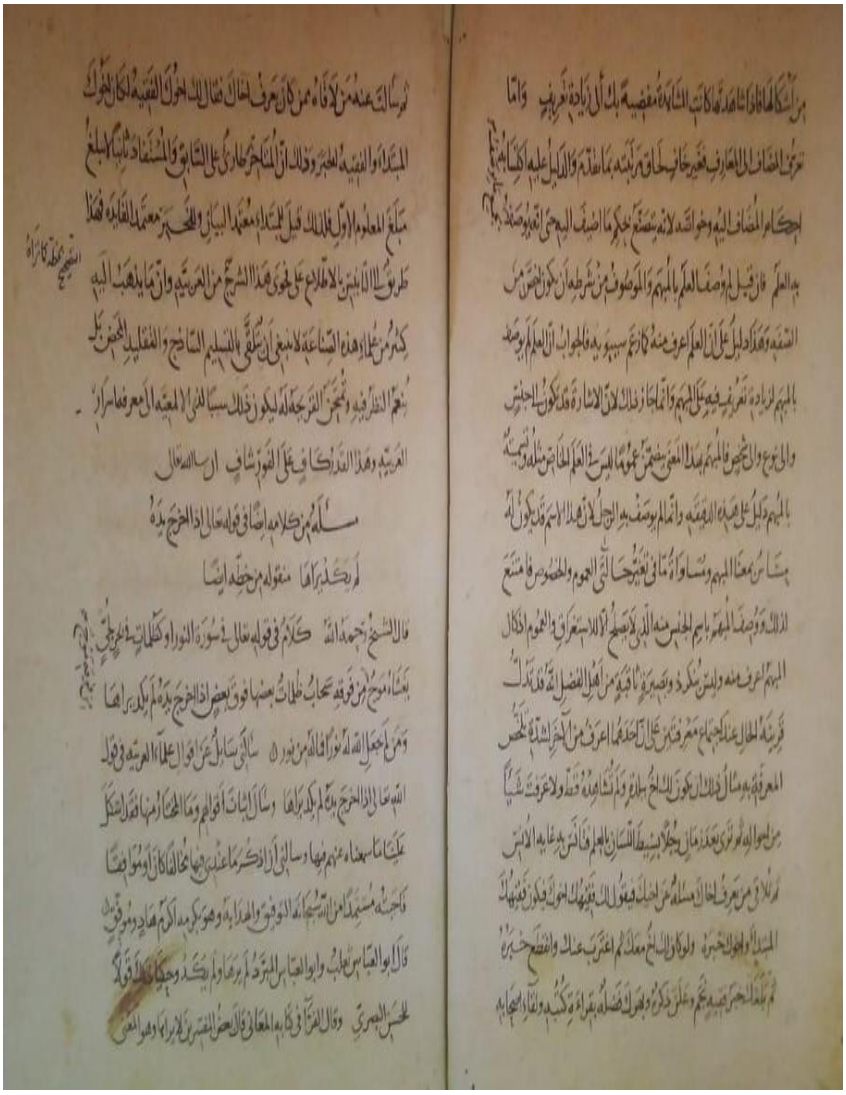

الصفحة الأولى من المخطوط , نسخة (أ)

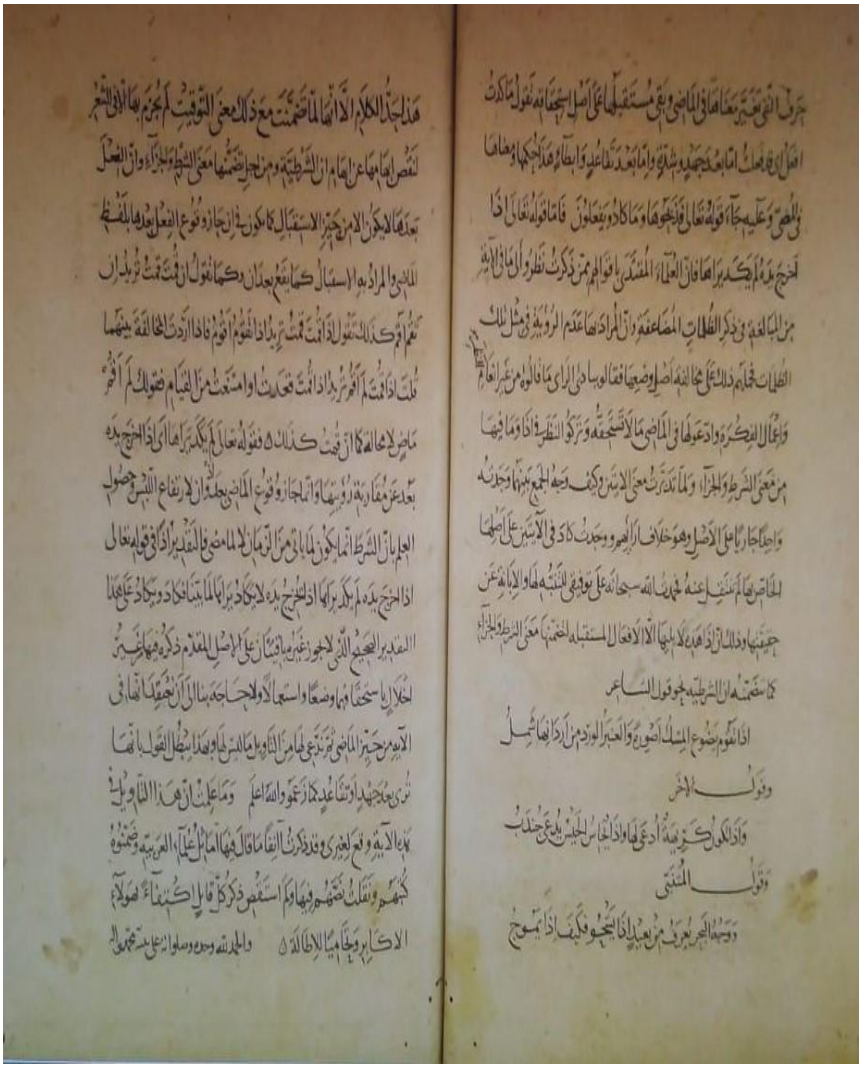

الصفحة الأخيرة من المخطوط نسخة (أ)

الصفحة الأولى من المخطوط النسخة (ب)

الصفحة الأخيرة من المخطوط النسخة (ب)

[تحقيق المسألة]

مسألة من كلامه[1] أيضًا في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[2]. منقولة من خطه[3] أيضًا: [٨٧/أ]، قال الشيخ[4] رحمه الله: كلام في قوله تعالى في سورة النور: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ٤٠﴾[5].

سألني سائل عن أقوال علماء العربية في قول الله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ وسأل إثبات أقوالهم، وما المختار منها؟ فقد أشكل علينا ما سمعناه عنهم فيها، وسألني أن أذكر ما عندي فيها مخالفًا كان أو موافقًا، فأجبته مستمدًا من الله سبحانه التوفيق والهداية، وهو بكرمه أكرم هاد وموفق.

قال أبو العباس ثعلب، وأبو العباس المبرد: لم يرها ولم يكد[6]. وحكيا ذلك

---

(١) يعني أبا اليُمن تاج الدين الكندي.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) خط تاج الدين الكندي، فقد جاء أولى مسائله: "قرأت بخط تاج الدين الكندي رحمه الله ما صورته".

(٤) الكندي.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) هذا نص كلامهما من مجالس ثعلب ١٤٢/١، والمقتضب ٧٥/٣.

وقد فسر المبرد هذا التأويل بقوله: "أي لم يدن من رؤيتها"، و"لم يقرب من رؤيتها"، الكامل ٢٥٢/١.

وقد وصف ثعلب هذا التأويل بقوله: "وهو الاختيار" بعد أن أورد قبله تأويلاً آخر بدأ به تفسير الآية، فقال: "رآها بعد بطء، وقولك: كدت أقوم؛ أي لم أقم، ولم أكد أن أقوم، أي قمت"، وكأنه برأيه الذي اختاره يجعل للآية معنى خاصاً يناسب سياقها، غير ما

قولًا للحسن البصري[١].

وقال الفراء في كتابه المعاني: "قال بعض المفسرين: لا يراها. وهو المعنى؛ لأن أقل من الظلمات التي وصفها [الله][٢] لا يرى فيها الناظر كفّه".

وقال بعضهم[٣]: "إنما هو مثل ضربَه [الله، فهو يراها، ولكنه لا يراها إلا بطيئاً][٤] كما تقول: ما كدت أبلغ إليك وأنت قد بلغت. وهو وجه العربية"[٥]. انتهى كلامه.

تقتضيه عنده "كاد" المنفية في اللغة من إثبات الفعل؛ لذا قال الفراء: "والأول وجه العربية، والثاني هو معنى الآية"، معاني الفراء ٢/٢٥٥، والتفسير البسيط، للواحدي ١٦/٣١٣.

(١) لم ترد حكاية هذا التأويل عن الحسن عند ثعلب والمبرد في كتبهما، ولعل صواب العبارة (وحُكِي) بالبناء للمجهول، وزيادة ألف التثنية خطأ من الناسخ، وقول الحسن في: تفسير الحسن البصري ٢/٩٦. ودلل عليه بقوله: "... أما رأيت الرجل يقول: والله ما رأيتها وما كدت أن أراها"، وينظر قول الحسن أيضًا في: النكت والعيون، للماوردي ٤/١١١، والبسيط، للواحدي ١٦/٣١٣، وزاد المسير ٣/٣٠٠، والقرطبي ١٢/٢٨٥.

وهذا قول جمهور المفسرين والنحويين. ينظر: تفسير الطبري ١٩/١٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/٩٧٣، وتذكرة النحاة لأبي حيان ص٤٩٦، والدر المنثور ٦/٢١٠. وقد نقل أبو حيان في تذكرته إجماع المفسرين عليه.

(٢) ساقط من نسختي التحقيق، وهو في المعاني.

(٣) قوله الآتي: "هو مثل ضربه الله..." مروي عن قتادة وغيره، ينظر: تفسير عبدالرزاق ٢/٤٤٣، وتفسير الطبري ١٩/١٩٦، وتفسير ابن أبي حاتم ٨/ ٢٦١٣، والتفسير البسيط ١٦/٣٠٧-٣٠٨.

(٤) ساقط من نسختي التحقيق، وهو في المعاني.

(٥) معاني القرآن ٢/٢٥٥، وينظر: ٢/٧٢.

وقال أبو إسحاق الزجاج في كتابه المعاني: "معناه لم يرها ولم يكد[1].

وقال بعضهم: رآها من بَعد أن كاد أن لا يراها من شدة الظلمة[2].

والقول الأول أشبه بهذا المعنى؛ لأن في دون هذه الظلمة لا تُرى الكفُ"[3]. انتهى كلامه.

وقال عليّ بن عيسى الرُّماني في كتابه الجامع في التفسير[4]: "يقال: لِمَ قيل: لم يكد يراها، وفي دون هذه الظلمة لا يراها.

والقول بأنه رآها لكن بعد بطء ومشقة عزاه بعض المفسرين للمبرد على خلاف ما هو ثابت في كتابيه المقتضب ٣/٧، والكامل ١/٢٥٢، وينظر في عزو هذا القول للمبرد: تفسير الثعلبي ٧/١١١، والبغوي ٦/٥٣، وزاد المسير ٣/٣٠٠، وتفسير القرطبي ١٢/٢٨٥، وعزي للفراء أيضاً في البحر المحيط ٨/٥٤، وقد روي هذا القول غير معزو في مجالس ثعلب ص٣٣، وتفسير الطبري ١٩/١٩٨، ومعاني القرآن، للزجاج ٤/٤٨، والتبيان، للعكبري ٢/٩٧٣.

(١) هذا هو القول الأول في معناها، وعليه جمهور النحويين، وقد سبق تخريجه ص ٩.

(٢) ينظر ص ٣٨.

(٣) ٤/٤٨.

(٤) لم أقف على قول الرماني فيما عُثر عليه من تفسيره المطبوع في دار الكتب العلمية بتحقيق د: خضر محمد نبها، ولم أقف عليه أيضا في رسالة د: بدر الجبر المعنونة بـ (إعراب القرآن في الموجود من كتاب : الجامع لعلم القرآن للرماني) بأجزائها الثلاثة. وقد ذكر الباحث أن معظم هذا التفسير مفقود.

الجواب: إنَّ (كاد يراها) قارب أن يراها، (ولم يكد يراها) لم يقارب أن يراها، فهو نفي مقاربة الرؤية على الحقيقة[١].

وقيل: يراها بعد جَهْد وشدة رويّة وتَخَيُّل[٢] لصورتها[٣].

قال[٤]: وقال الحسن البصري: لم يرها ولم يكد"[٥]. انتهى كلامه.

وقال أبو عليّ الفارسي في كتابه التذكرة[٦]: "لم يكد يراها لم يقرب من رؤيتها، فإذا لم يقارب رؤيتها فهو من أن يراها أبعد[٧].

---

(١) هذا هو أحد الأقوال في معناها، وهو أن "كاد" فعل يدل على مقاربة الشيء وعدم حصوله، فإثباته إثبات للمقاربة، ونفيه نفي لها، وهو بهذا جارٍ على أصله في الإثبات والنفي كسائر الأفعال. ينظر: المقتضب ٧٥/٣، الجمل للزجاجي ص ٢٠١، المفصل ص ٢٧١، الإيضاح في شرح المفصل ٩٤/٢، شرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣، الهمع ١٤٧/٢.

(٢) كذا في نسختي التحقيق، وفي الفريد ٦٥٨/٤: "تخيل". والاحتيال والتحوُّل والتخيُّل، كل ذلك: الحذق، وجودة النظر، والقدرة على دقة التصرف. ينظر: لسان العرب والقاموس المحيط مادة (حول)، والعبارة تحتمل أيضا: (تخيُّل)، التخييل: تصوير خيال الشيء في النفس، والتخيل تصور ذلك. ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف ص٩٣.

(٣) هذا هو القول الثاني ينظر ص ١١.

(٤) لا أرى لها وجها، فكأنها زائدة في النسختين.

(٥) سبق تخريجه في ص ٣٧.

(٦) كتاب التذكرة، لأبي علي الفارسي، لا يزال مفقوداً، وأقواله فيه مبثوثة في كتب العلماء، وقد جمعها د.عبدالله النغيمشي في رسالته للدكتوراه بعنوان: (مسائل النحو والتصريف المنسوبة إلى كتاب التذكرة لأبي علي الفارسي) ينظر: ص ١٦٠ وما بعدها.

(٧) هذا هو رأي الجمهور كما سبق بيانه، وورد كلام أبي علي الفارسي بنصه في (الفريد في إعراب القرآن المجيد) ٦٥٨/٤، للمنتجب الهمذاني نقلاً عن شيخه أبي اليمن الكندي، والظاهر أنه نقله من هذه المسألة، والله أعلم.

فهذا جاء على أصل [٨٧/ب] الكلمة وإن كانت اللغة قد جاء فيها (لم أكد أفعل) معناه: فعلته بعد جُهد أو تقاعد عنه[١]، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٢]، فهذا المعنى الذي دخل الكلمة لم يُزِل عنها الأصل الذي لها." انتهى كلامه.

وقال أبو الفتح عثمان بن جني[٣]: "قال أبو العباس -يعني المبرد- لم يرها ولم يكد[٤].

اعلم أنك إذا قلت: كاد يراها، فالمعنى قارب رؤيتها ولم يرها، فالمقاربة مثبَتة في اللفظ، والرؤية منفية في المعنى.

فإن قلت: كاد لا يراها، فالمعنى قارب ترك رؤيتها وقد رآها، فالمقاربة مثبَتة على ما كانت عليه من الإثبات؛ لأنه لم يلحقها شيء ينفيها، والرؤية التي كانت منفية في المعنى مثبتة؛ لأنك نفيتها، ونفي النفي يوجبه"[٥]. انتهى كلامه.

---

(١) هذا أحد الأقوال في معاني "كاد"، وهو أن كاد المنفية تفيد إثبات الفعل بعدها، لكن بعد جهد ومشقة. ينظر: التذييل والتكميل ٣٦٧/٤، شرح الجمل لابن خروف ٨٣٢/٢، اللباب ١٩٥/١، المتبع في شرح اللمع ٥٦٠/٢، شرح المفصل ١٢٥/٧.

(٢) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٣) لم أقف على نص ابن جني في كتبه بعد طول بحث!

(٤) سبق تخريج قول المبرد في ص٣٧.

(٥) على قاعدة نفي النفي إثبات ينظر في هذه القاعدة: الإنصاف ٥٢٥/٢ (المسألة ٨٩)، وأمالي ابن الحاجب ١٤٦/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٦/٢، والتذييل والتكميل ٣٦٩/٤، والمغني ص ٢٤، ٢٥، والتصريح ١٩٧/١.

هذا نص كلام من ذكرتُ اسمه من علماء العربية وهم من أكابر علمائها.

قال السائل: لِمَ أجمع العلماء على مناقضة أقوالهم في هاتين الآيتين؛ فقالوا: في قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا**﴾[1] لم يرَها ولم يكد، وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2] أنهم فعلوا، وكلا اللفظين نفي للماضي بلا خلاف بينهم، وذلك أن (لم) تنفي الماضي بلفظ الاستقبال كما تنفيه (ما) بلفظ المضي، وإذا كان النفي بهما واحدًا، فالواجب أن يكون المعنى فيهما واحدًا، والمعروف عندهم في لغة العرب أن (كاد) إذا كانت بلفظ الماضي فهي للإثبات نافية للفعل، مقاربة لوقوعه، وهي في النفي مثبتة لوقوع الفعل لا غير[3]، فالإثبات قوله تعالى: ﴿**مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيغُ**[4] **قُلُوبُ فَرِيقٍ**

ورد بعضهم أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها، محتجاً بتوكيد النفي، نحو:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقاً وعهودا

ولا يسلّم له هذا الاعتراض؛ لأن ما استشهد به توكيد للنفي وليس نفياً له. ينظر: الإنصاف ٥٢٥/٢ هامش ١.

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٣) القول بأن كاد إذا كانت بلفظ الماضي تدل على النفي في الإثبات، والإثبات في النفي، نقله جماعة من النحويين كابن الحاجب في المقدمة وشرحها ٩٢٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٩٣/٢، والإسفراييني في لباب الإعراب ص٤٢٨، والرضي في شرح الكافية ٣٠٦/٢، وأبي حيان في التذييل والتكميل ٣٧٩/٤، والمرادي في شرح التسهيل ص٣٣٤، والدماميني في تعليق الفرائد ٣١٢/٣، وآخرين.

(٤) هكذا وردت القراءة (تزيغ) بالتاء في نسختي التحقيق، وهي قراءة الجمهور، وفي الفريد (يزيغ) بالياء، وهي قراءة حفص عن عاصم وحمزة. ينظر: كتاب السبعة لابن مجاهد ص

مِنْهُمْ﴾[1]، فهذا مقاربة للفعل من غير وقوع، والنفي قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، فهذا إيقاع للفعل؟

قلت: الجواب وبالله التوفيق: أن (كاد) من أفعال المقاربة وهي أشد من (عسى) مطالبة للفعل، وبحسب ذلك لزم أن يليها الفعل حتى كأنها ضرب من الحال[2]، ووجب أن لا يدخل [٨٨/أ] على فعلها أن، ووجب لعسى ذلك[3]؛ لما فيها من التراخي، وقد شبهت كل واحدة منهما بالأخرى في الشعر

٣١٩، والتيسير لأبي عمرو ص ٩٨، والنشر في القراءات العشر ٢٨١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٧.

(١) من الآية ١١٧ من سورة التوبة.

(٢) في عبارته تجوز، ومراده: لزم أن يكون خبرها فعلاً، وهذا أدق من تعبير المؤلف. ودلالتها على الحال في ذاتها، لذا لزم تجرد خبرها من (أنْ) الدالة على الاستقبال، وليس لمجرد كون خبرها فعلا. ينظر: أسرار العربية ص ١٢٩، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٧، والإيضاح في شرح المفصل ٩١/٢، وشرح المقدمة الكافية ٩٢٠/٣، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٩٠٠/٢.

ومجيء خبر (كاد) فعلًا مضارعًا هو الأصل، ومجيئه اسمًا صريحًا شاذ أو ضرورة، ووصفه بعضهم بالقلة أو الندرة.

ينظر: شرح الكافية الشافية ٨٨/١، وشرح الرضي ٣٠٥/٢، والكافي في الإفصاح ٦٧٦/٣، وتعليق الفرائد ٢٩٢/٣، والهمع ٤١٦/١.

(٣) مراده: ووجب لـ (عسى) عكس ذلك، وهو وجوب دخول (أنْ) في خبرها. هذا هو الأصل فيها، والأكثر في الاستعمال. ينظر: الكتاب ١٦٠/٣، ١٥٩، والمقتضب ٧٠/٣-٧٥، وكشف المشكل ٣٣٦- ٣٣٧، واللباب ١٩٣/١- ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٧-١٢١، وشرح التسهيل ٣٩٠/١، والارتشاف ١٢٢٤/٣، والهمع ٤١٦/١.

خاصة[1]، وذلك معلوم عند علماء العربية، واختصت كاد بحال لا تكون لغيرها في كلام العرب، وذلك أنها ما دامت للإثبات فماضيها ومستقبلها دال على المقاربة المستحقة لها بأصل الوضع، نحو: كاد يفعل، ويكاد يفعل، فإذا دخلها حرف النفي تغير معناها في الماضي وبقي مستقبلها على أصل استحقاقه[2]، تقول: ما كدت أفعل، أي: قد فعلت؛ إما بعد جَهد وشدة، وإما بعد تقاعد وإبطاء.

---

(١) فدخلت (أنْ) على خبر كاد، وحُذفت من خبر عسى، واختُلف في ذلك أهو خاص في ضرورة الشعر على مذهب جمهور النحويين، أم هو جائز في الاختيار مع قلته كما يذهب إليه طائفة من النحويين، أم هو ممتنع مطلقا، وما ورد من ذلك في شعر أو نثر فشاذ كمذهب بعضهم.

ينظر: الكتاب ٣/١٦٠،١٥٩، والمقتضب ٣/٧٠-٧٥، وكشف المشكل ٣٣٦- ٣٣٧، واللباب ١/١٩٣- ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١١٨-١٢١، وشرح التسهيل ١/٣٩٠، والارتشاف ٣/١٢٢٤، والهمع ١/٤١٦.

(٢) هذا أحد الأقوال في معنى كاد، وهو رأي الكندي، ذكره أيضا في كتابه الصفوة في معاني شعر المتنبي وشرحه ٢/٤١٢، وذكر الزركشي في البرهان ٤/١٣٦ أنه حكاه ابن أبي الربيع في شرح الجمل، واختاره، وليس في المطبوع منه، ومظنة وجوده في باب أفعال المقاربة، وهو من الجزء المفقود، وذكره عدد من النحويين دون نسبة إلى معين، ورده بعضهم.

ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣/٩٢٠، والإيضاح في شرح المفصل ٢/٩٣- ٩٥، ولباب الإعراب ص ٤٢٨، وشرح الرضي ٢/٣٠٦- ٣٠٧، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢/٩٠٥، والتذييل والتكميل ٤/٣٧٠، وتعليق الفرائد ٣/٣٠٨.

هذا حكمها ومعناها في المضي، وعليه جاء قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1].

فأما قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[2] فإن العلماء المقتدى بأقوالهم ممن ذكرت نظروا إلى ما في الآية من المبالغة في ذكر الظلمات المضاعفة، وأن المراد بها عدم الرؤية في مثل تلك الظلمات، فحملهم ذلك على مخالفة أصل وضعها، فقالوا ببادئ الرأي ما قالوه من غير إنعام النظر وإعمال الفكرة، وادعوا لها في الماضي ما لا تستحقه[3]، وتركوا النظر في (إذا) وما فيها من معنى الشرط والجزاء[4]، ولما تدبرت معنى الآيتين، وكيف وجه الجمع بينهما وجدته واحدًا جاريًا على الأصل، وهو خلاف آرائهم، ووجدت (كاد) في الآيتين على أصلها الخاص بها لم تنتقل عنه فحمدت الله سبحانه على توفيقي للتنبه لها، والإبانة

---

(١) من الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٣) ادعاء الكندي أن النحويين ذهبوا هذا المذهب دون نظر وتدبر وإنعام جسارة منه عفا الله عنه، خاصة أنه قد تفرد بهذا الرأي، وخالف ما عليه جمهورهم.

(٤) هذا أحد أقسامها، وهو أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، وتخرج عن ذلك إلى معان أخرى. ينظر: الكتاب ٦٠/١، والأزهية ص٢٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، ٤٦/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢، ٨١/٤، وشرح الرضي ١٠٨/٢، والارتشاف ١٨٦٥/٤، والجنى الداني ص٣٦٧، والمغني ص ١٢٧.
ينظر: الأضداد ص ١١٨- ١١٩، وشرح التسهيل ٢١٠/٢، ٢١٢، والارتشاف ١٤٠٩/٣- ١٤١٠، والتذييل والتكميل ٣٠٩/٧، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٨٨، والجنى الداني ص٣٧١، والمغني ص ١٢٩، وجواهر الأدب ص ٤٣٨.

عن حقيقتها، وذلك أن (إذا) هذه لا يليها إلا الأفعال المستقبلة لتضمنها معنى الشرط والجزاء كما تتضمنه (إنْ) الشرطية[1]، نحو قول الشاعر:

إذَا تقُوم يَضُوع المِسكُ أَصْورِةً والعَنْبَرُ الوردُ مِن أردَانِهَا شَمِلُ[2]

وقول الآخر [٨٨/ب]:

وإذَا تَكونُ كَرِيهَةٌ أُدْعَى لَهَا وإذَا يُحَاسُ الحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ[3]

---

(١) سيذكر المؤلف لاحقا أنه جاز وقوع الفعل الماضي بعد (إذا) بلفظ والمراد به الاستقبال.
وقد ذكر كثير من النحويين أن ذلك كثير، ودخولها على الفعلين في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ شاهد على جواز وقوع كل واحد منهما بعدها على السواء، وقد كثر مجيء ذلك في الشعر أيضا.
ينظر: الكتاب ٦٠/٣، والمقتضب ٥٥/٢، وشرح المقدمة الكافية ٧٧٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٤٨٧، والجنى الداني ص ٣٦٧.

(٢) البيت من البسيط وهو للأعشى في ديوان الأعشى الكبير ص١٠٥، والصبح المنير ص٤٣، والمذكر والمؤنث ٢٦٢/١، وشرح القصائد السبع الطوال ص٣٠، والخصائص ١١٧/٢، والمنصف ٣٠٣/١، والمقاصد الشافية ٢٧/٩.
وأصورة: جمع صِوار وصُوار، وهو الرائحة الطيبة، والأردان جمع رُدْن، وهو أصل الكُم أو مقدمه، أو أسفله، وقيل: الكُم كله، وشَمِل: بمعنى عام، أي: عمّ ما حوله. ينظر: اللسان، مادة (ردن، شمل، صور).

(٣) البيت من الكامل، وقد اختلف في نسبته اختلافا واسعا، وصفه الميمني في ذيل اللآلي بـ " اختلافا فاحشا"، وهو من أبيات سبعة أوردها شراح الشواهد وغيرهم، وقد استشهد سيبويه منها ببيتين ليس منهما هذا البيت، وأشهر بيت فيها هو ما استشهد به النحويون على العطف بالرفع على محل لا النافية للجنس مع اسمها، وهو قوله:

وقول المتنبي (ت ٣٥٤ هـ):

وَوَجْـهُ البَحْرِ يُعرَف مِنْ بَعِيـدٍ إذا يَسْجو فكَيفَ إذا يَمُوجُ[١]

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لِيْ إنْ كان ذاكَ ولا أَبُ

وقد نسبه سيبويه وآخرون إلى رجل من بني مذحج، كما نُسب، ولرجل من بني عبد مناف، ولهنيّ بن أحمر الكناني، ولضمرة بن جابر، كما نُسب لهمّام بن مرة أخي جساس، ولعمرو بن الغوث بن طيئ، ولعمرو بن الحارث الكناني، ولمنقذ بن مرة الكناني، ولعامر بن جوين الطائي، ولزُرافة الباهلي، وأنكره الغندجاني في فرحة الأديب، ونسبه ابن النحاس لجرير، وليس في ديوانه، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدا، قيل: قبل الإسلام بخمسمائة سنة. والشاعر يخاطب أُمه – وقيل والديه – وكان بارا بأمه، ومع ذلك كانت تؤثر عليه أخًا له يقال له جندب، فقال هذا الشعر.

والحَيس: التمر والأقط يخلطان بالسمن، وأصل الحيس الخلط.

ينظر: الكتاب ٣١٩/١، و٢٩٢/٢-٢٩١، والأصول٣٨٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٣١/١، وفرحة الأديب ص٥٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ٢٠٩- ٢١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٢، ولسان العرب، مادة (حيس)، والمقاصد النحوية ٧٩٧/٢، وشرح شواهد المغني ٩٢١/٢، والخزانة ٣٨/٢، وشرح أبيات المغني ٢٥٧/٧.

(١) البيت من الوافر، وهو في ديوانه ص ٢٢٤/١، وفي شرح ديوانه للواحدي ص ٢٢٦، وشرح ديوانه للعكبري ٢٢٤/١، ومعنى يسجو: يسكن.

هذا حد الكلام، إلا أنها لما تضمنت مع ذلك معنى التوقيت لم يُجزَم بها إلا في الشعر(١)؛ لنقص إبهامها عن إبهام (إنْ) الشرطية(٢)، ومن أجل(٣) تضمنها معنى الشرط والجزاء وأنَّ الفعل بعدها لا يكون إلا من حيز الاستقبال كما يكون(٤) في (إنْ) جاز وقوع الفعل بعدها بلفظ الماضي، والمراد به الاستقبال كما يقع بعد إنْ، وكما(٥) تقول: إنْ قمتَ قمتُ، تريد إنْ تَقُم أقُم، كذلك تقول: إذا قمتَ قمتُ، تريد إذا تقُومُ أقُومُ، فإذا أردت المخالفة بينهما قلت:

---

(١) هذا هو رأي جمهور النحويين من البصريين والكوفيين والمتأخرين، وأجاز بعضهم الجزم بـ (إذا) في السعة بقلة، ونُسب للكوفيين، وهو ظاهر كلام الفراء وأبي بكر الأنباري، وعلل بعضهم الجزم بها بمشابهتها (إنْ) الشرطية في الدلالة على الاستقبال، واحتياجها إلى جواب. ينظر: الكتاب ٦٠/٣ – ٦٢، معاني القرآن ١٥٨/٣، والمقتضب ٥٥/٢، والأضداد ص١٢٠، والجمل ص ٢١٦، والبديع في علم العربية ج ١مج ٦٢٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، وشرح التسهيل ٨٢/٤، والارتشاف ١٨٦٦/٤، والجنى الداني ص ٣٦٧، والمغني ص ١٢٧، والجنى الداني ص ٣٦٧، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص٤٣٦.

(٢) هذه العلة ذكرها سيبويه وتابعه فيها معظم النحويين، ولخص المبرد هذه العلة بعبارة موجزة فقال: "وإنما منع (إذا) أن يجازى بها؛ لأنها مؤقتة، وحروف الجزاء مبهمة". المقتضب ٥٥/٢، وينظر أيضا مصادر الحاشية السابقة.

وأضاف الفارسي علة أخرى لعدم الجزم بها، وهي أنَّ (إذا) تضاف إلى الجمل، فالفعل بعدها في موضع اسم مجرور فلا يجوز أن يجزم. التعليقة ٢٧٥/٢.

(٣) الواو ساقطة من الفريد.

(٤) كذا في الفريد، وهو الصواب، وفي نسختي التحقيق: "تكون".

(٥) في الفريد: "فكما".

إذا قمتَ لم أقُم، تريد إذا قمتَ قعدتُ، أو امتنعت من القيام، فقولك: لم أقُمْ، ماض لا محالة، كما أن (قُمتُ) كذلك.

فقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[1]؛ أي: إذا أخرج يده بَعُد عن مقاربة رؤيتها، وإنما جاز وقوع الماضي بعد (إذا[2] وإنْ) لارتفاع اللبس وحصول العِلم بأن الشرط إنما يكون لما يأتي من الزمان لا لما مضى، فالتقدير إذًا في ق وله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ إذا يُخرِجُ يده لا يكاد يراها، لما بيّنا[3]، فـ (كاد ويكاد) على هذا التقدير الصحيح الذي لا يجوز غيره باقيتان على الأصل المقدم ذكرُه فيها من غير إخلال باستحقاقهما وضعًا واستعمالًا، ولا حاجة بنا إلى أن نعتقد أنها في الآية من حيز الماضي، ثم ندّعي لها من التأويل ما ليس لها، وبهذا يبطل القول بأنها تُرى بعْد جهد أو تقاعدٍ كما زعموا[4]، والله أعلم.

وما علمت أن هذا التأويل في هذه الآية وقع لغيري، وقد ذكرت آنفًا ما قال فيها أماثل علماء العربية وضمّنوه كتبهم، ونقلت نصهم فيها، ولم أستقص ذكر كل قائل اكتفاء بهؤلاء [٨٩/أ] الأكابر، وتحاميًا للإطالة، [والله ولي التوفيق][5].

والحمد لله وحده، وصلواته على نبيه محمد وآله.

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) كذا في الفريد، وفي نسختي التحقيق (إذ)، والصواب ما أثبته.

(٣) من كون الماضي بعد إذا الشرطية دالا على الاستقبال.

(٤) وهم أصحاب القول الثاني المنسوب لابن جني وبعض النحويين كما سبق في ص٣٩.

(٥) كذا في الفريد ٦٦٢/٤، وبعدها (انتهى كلامه) وبها انتهت المسألة فيه.

قائمة المصادر والمراجع

– آراء تاج الدين الكندي النحوية والتصريفية (رسالة ماجستير : عبدالله الوقيت)، جامعة الإمام.

– إتحاف فضلاء البشر، للدمياطي، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م.

– ارتشاف الضرب لأبي حيان، ت: د. مصطفى النمّاس، مطبعة المدني بالقاهرة ط ١، ١٤٠٩هـ.

– أسرار العربية لابن الأنباري، تحقيق محمد البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق.

– الأزهية في علم الحروف، للهروي، ت: عبد المعين الملوحي، ط مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ.

– الأشباه والنظائر في النحو،للسيوطي، ت:عبد العال مكرم،مؤسسة الرسالة،بيروت،ط١، ١٤٠٦ هـ.

– الإصباح في شرح الاقتراح، للدكتور محمود الفجال، دار القلم، دمشق، ط١ ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩م.

– أصول النحو العربي، للدكتور محمد نحلة، دار العلوم العربية، ط١، ١٤٠٧ هـ.

– الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.

– الأضداد، لابن الأنباري، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م.

– الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق د: أحمد محمد قاسم.

– أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي العلوي، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

– إنباه الرواة، للقفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الفكر العربي، القاهرة.

– الأنساب، للسمعاني، ت: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢ هـ.

– الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ– ٢٠٠٣م.

– الإيضاح العضدي للفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩ هـ.
– الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، ت: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.
– البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٠ هـ.
– البداية والنهاية، لأبي الفداء ابن كثير، ت: علي شيري، ط١، ١٤٠٨ هـ، دار إحياء التراث العربي.
– البديع في علم العربية لابن الأثير، ت: د.فتحي أحمد، ود.صالح العايد، م جامعة أم القرى،١٤٢٠هـ – البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٣٧٦ هـ،دار إحياء الكتب.
– بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن أبي جرادة العقيلي، ابن العديم، ت: د. سهيل زكار، دار الفكر.
– بغية الوعاة، للسيوطي، ت : محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ت، المكتبة العصرية، بيروت.
– البلغة، للفيروزآبادي، ت محمد المصري، ط١، ١٤٠٧هـ،إحياء التراث الإسلامي، الكويت.
– تاريخ دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر،١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
– التبصرة والتذكرة، للصيمري، ت.فتحي مصطفى، مركز البحث العلمي ج أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ
– التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ت:علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي
– التخمير، للخوارزمي، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، ١٤٢١هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.
– تذكرة النحاة لأبي حيان، ت: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
– التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق١٤١٨ هـ.
– تعليق الفرائد للدماميني، ت:محمد المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ، دار بساط– بيروت.

– التفسير البسيط للواحدي، ط جامعة الإمام، تحقيق د: عبد الله المديميغ،وسليمان الحصين، ١٤٣٠ هـ.
– تفسير الحسن البصري، جمع وتحقيق ودراسة: دكتور عمر يوسف كمال، الجامعة العربية، كراتشي.
– تفسير السدي، جمع ودراسة: د.محمد عطا، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر ١٩٩٣م.
– تفسير عبد الرزاق، للصنعاني،ت: د. محمود عبده، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٤١٩،١ هـ.
– تمهيد القواعد لناظر الجيش، ت: علي فاخر وآخرين، دار السلام القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
– توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢ هـ.
– التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠ ١٩٩٠–هم.
– التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، ت: أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٦ هـ.
– ثلاث رسائل في اللغة، لابن كمال باشا، تحقيق د: محمدأبوالفتوح، مكتبة لبنان ط ١، ١٩٩٣م.
– الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة٢، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.
– جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، تحقيق: أحمد شاكر، م/الرسالة، ط١٤٢٠،١ هـ – ٢٠٠٠ م.
– الجمل للزجاجي. تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤ هـ.
– الجنى الداني، للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣ هـ.
– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي، د.إميل يعقوب، دار النفائس،بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ،
– خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

– الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣ هـ.
– الدرر اللوامع، للشنقيطي، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ.
– الدر المصون، للسمين الحلبي، تحقيق: د أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٤ هـ
– الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر — بيروت.
– دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ت السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٢ هـ،
– ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: د. محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٠٣ هـ،
– ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي، ت د: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢ هـ،
– ديوان ذي الرمة عناية وشرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦م.
– ذيل اللآلي، لعبد العزيز الميمني، دار الحديث، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤م.
– الذيل على الروضتين، لأبي شامة المقدسي، ط٢، ١٩٧٤م، دار الجيل بيروت.
– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، للألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية — بيروت، ط١، الأولى، ١٤١٥ هـ.
– زاد المسير، لابن الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي، دارالكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ.
– سر صناعة الإعراب لابن جني، ت : حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط٢، ١٤١٣هـ.
– سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧ هـ.
– شذرات الذهب لابن العماد، ت: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
– شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، ت: عبد العزيز رباح، دار المأمون، ط١، ١٣٩٤ هـ، دمشق.
– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي الحسن الأشموني، دار إحياء الكتاب العربية بالقاهرة.

– شرح إيضاح الفارسي للعكبري، ت:عبد الرحمن الحميدي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام ١٤٠٦ هـ.
– شرح التسهيل، لابن مالك، ت:عبد الرحمن السيد، محمد المختون، ط١، ١٤١٠هـ، دار هجر القاهرة.
– شرح التسهيل للمرادي، ت: محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ.
– شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر.
– شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت: د خالد التويجري، مكتبة المتنبي، الدمام، ط١، ١٤٣٩ هـ.
– شرح الجمل، لابن الفخار، ت: د. روعة ناجي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠١٣م.
– شرح الجمل لابن خروف. تحقيق سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.
– شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، للعكبري، ت: مصطفى السقا، وصاحبيه، دار المعرفة، بيروت.
– شرح ديوان ذي الرمة لابن خروف، ت: عوض العولقي،نادي المدينة المنورة الأدبي، ط ١، ١٤٤٠ هـ،
– شرح ديوان المتنبي، للواحدي، تحقيق: فريدريخ ديتريصي، دار الكتاب الإسلامي، بالقاهرة.
– شرح شواهد الإيضاح، لابن بري، ت: عبيد مصطفى ومحمد مهدي، مجمع اللغة بالقاهرة، ١٤٠٥ هـ.
– شرح شواهد المغني، للسيوطي، مكتبة الحياة، بيروت.
– شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمونة للتراث.
– شرح كافية ابن الحاجب للرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
– شرح الكافية، للرضي الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
– شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
– شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب،ت: جمال عبد العاطي مخيمر، مكتبة الباز، ط١، ١٤١٨ هـ،
– الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١ هـ.

– القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت – ط٨، ١٤٢٦ هـ
– الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الأندلسي، ت: د فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢ هـ
– الكافية في النحو، لابن الحاجب، ت: طارق نجم، دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٧ هـ،
– الكامل، للمبرد، تحقيق د: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣م.
– كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة.
– السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠ هـ.
– الكشاف، لجار الله الزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
– كشف الظنون، لحاجي خليفة، د.ت، ط١، ١٩٤١م، مكتبة المثنى، بغداد.
– كشف المشكل للحيدرة اليمني، ت : د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد ط١، ١٤٠٤هـ.
– الكناش في فني النحو والتصريف لصاحب حماة، ت:رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط١.
– لباب الإعراب، للإسفراييني، ت: بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٤م.
– اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير، الناشر: دار صادر – بيروت.
– لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي، دار صادر – بيروت.
– اللباب فى علل البناء والإعراب للعكبري، ت غازي طليمات، دارالفكر،بيروت،ط الأولى، ١٤٢٢ هـ.
– لسان العرب لابن منظور، ت : عبدالله علي الكبير وصاحبيه، دار المعارف.
– لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ.
– المتبع في شرح اللمع، للعكبري،ت د: عبد الحميد الزوي،جامعة قار يونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.

– مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ١٤٠٠ هـ.
– مجلة المورد مجلد /١٧ العدد ١ سنة ١٤٠٨ هـ د.خليل العطية.
– المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي،ت د.شريف عبد النجار، دار عمار، ط١، ١٤٣١هـ.
– المذكر والمؤنث،لأبي بكر الأنباري، ت: د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ،
– مسألة في الاستفهام بـ "أم" و" أو"، لأبي اليمن الكندي. تحقيق د.خليل العطية، مجلة المورد، العراق، مج ١٧، ع١، العدد ١، سنة ١٤٠٨ ١٩٨٨ /هم.
– المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، ت: د. شريف النجار، ط١، ١٤٢٤هـ، دار عمار للنشر،الأردن.
– معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) ت.محمد النمر وصاحبيه،دار طيبة، ط٤، ١٤١٧ هـ.
– معاني القراءات، للأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعودط١، ١٤١٢ هـ.
– معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب.الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
– معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير الورد، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.
– معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية بيروت، بدون تحقيق، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
– معجم المؤلفين، لعمر كحالة، د.ت، د.ط، مكتبة المثنى، بغداد، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
– معرفة القراء الكبار، للذهبي، حققه : بشار عواد وآخران، ط١، ١٤٠٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
– مغني اللبيب، لابن هشام، ت د: مازن المبارك،ط٦، دار الفكر – دمشق ١٩٨٥م.

– المفصل للزمخشري، تقديم د. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٤٢٠ هـ.
– المقاصد الشافية للشاطبي، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨هـ.
– المقاصد النحوية للعيني، بهامش خزانة الأدب للبغدادي، طبعة بولاق، ط١.
– المقتضب للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤١٥ هـ.
– منامات الوهراني، ت: إبراهيم شعلان ومحمد نغش، دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٨م.
– المنصف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، ط١، ١٣٧٣ هـ.
– النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعة: الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية.
– النكت والعيون، للماوردي، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود. دار الكتب العلمية — بيروت.
– وفيات الأعيان لابن خلكان، حققه: د. إحسان عباس، د.ط، دار الفكر، بيروت.
– همع الهوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت١٤١٨ هـ.

qAŶmħ AlmSAdr wAlmrAjç

-ĀrA' tAj Aldyn Alkndy AlnHwyħ wAltSryfyħ (rsAlħ mAjstyr : çbdAllh Alwqyt) ،jAmçħ AlĂmAm.

-ĂtHAf fDlA' Albŝr ،lldmyATy ،tHqyq: Âns mhrħ ،dAr Alktb Alçlmyħ – lbnAn ، T3٢٠٠٦ ،m.

-ArtŝAf AlDrb lÂby HyAn ،t: d. mSTfŶ AlnmĂs ،mTbçħ Almdny bAlqAhrħ T 1١٤٠٩ ،h.

-ÂsrAr Alçrbyħ lAbn AlÂnbAry ،tHqyq mHmd AlbyTAr ،mTbwçAt Almjmç Alçlmy ،dmŝq.

-AlÂzhyħ fy çlm AlHrwf ،llhrwy ،t: çbd Almçyn AlmlwHy ،T mjmç Allγħ Alçrbyħ bdmŝq 1413h-.

-AlÂŝbAh wAlnĎAŶr fy AlnHw،llsywTy ،t:çbd AlçAl mkrm،mŵssħ AlrsAlħ،byrwt،T1١٤٠٦ ،h .-

-AlĂSbAH fy ŝrH AlAqtrAH ،lldktwr mHmwd AlfjAl ،dAr Alqlm ،dmŝq ،T1 1409h١٩٨٩ ،-m.

-ÂSwl AlnHw Alçrby ،lldktwr mHmd nHlħ ،dAr Alçlwm Alçrbyħ ،T1١٤٠٧ ،h-.

-AlÂSwl fy AlnHw lAbn AlsrAj ،tHqyq d.çbd AlHsyn Alftly ،mŵssħ AlrsAlħ ، T2١٩٨٧ ،m.

-AlÂDdAd ،lAbn AlÂnbAry ،t mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ،Almktbħ AlçSryħ ، byrwt١٤٠٧ ،h١٩٨٧ ،-m.

-AlAqtrAH fy çlm ÂSwl AlnHw ،llsywTy ،tHqyq d: ÂHmd mHmd qAsm.

-ÂmAly Abn Alŝjry ،lhbħ Allh bn çly Alçlwy ،tHqyq: d. mHmwd AlTnAHy ، mktbħ AlxAnjy bAlqAhrħ.

-ĂnbAh AlrwAħ ،llqfTy ،t: mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ،T1١٤٠٦ ،h ،dAr Alfkr Alçrby ،AlqAhrħ.

-AlÂnsAb ،llsmçAny ،t: çbd AlrHmn Almçlmy ،dAŶrħ AlmçArf Alçθmanyħ ، Hydr ĀbAd ،T1 ١٣٨٢ ،h-.

-AlĂnSAf fy msAŶl AlxlAf lÂby AlbrkAt AlÂnbAry ،Almktbħ AlçSryħ ،T1 ، ١٤٢٤h٢٠٠٣ -m.

-AlĂyDAH AlçDdy llfArsy ،tHqyq Hsn ŝAðly frhwd ،dAr AltÂlyf ،mSr ،T1 ، ١٣٨٩h-.

-AlĂyDAH fy ŝrH AlmfSl ،lAbn AlHAjb ،t: mwsŶ bnAy Alçlyly ،wzArħ AlÂwqAf ،AlçrAq.

-AlbHr AlmHyT ،lÂby HyAn AlÂndlsy ،Sdqy mHmd jmyl ،dAr Alfkr- byrwt ، ١٤٢٠h-.

-AlbdAyħ wAlnhAyħ ،lÂby AlfdA' Abn kθyr ،t: çly ŝyry ،T1 ١٤٠٨ ،h ،-dAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby.

-Albdyç fy çlm Alçrbyħ lAbn AlÂθyr ،t: d.ftHy ÂHmd ،wd.SAlH AlçAyd ،m jAmçħ Âm AlqrŶ١٤٢٠،h - AlbrhAn fy çlwm AlqrĀn ،llzrkŝy ،t mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ،T1١٣٧٦ ،h،-dAr ĂHyA' Alktb.

-bγyħ AlTlb fy tAryx Hlb ،lAbn Âby jrAdħ Alçqyly ،Abn Alçdym ،t: d. shyl zkAr ،dAr Alfkr.

-bγyħ AlwçAħ ،llsywTy ،t : mHmd Âbw AlfDl ĂbrAhym ،d.t ،Almktbħ AlçSryħ ، byrwt.

-Alblγħ ،llfyrwzĀbAdy ،t mHmd AlmSry ،T١٤٠٧ ،h،ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy ،Alkwyt.
-tAryx dmŝq ،lAbn ςsAkr ،t: ςmrw Alςmrwy ،dAr Alfkr llTbAçħ wAlnŝr١٤١٥،h-١٩٩٥ -m.
-AltbSrħ wAltðkrħ ،llSymry ،t.ftHy mSTfŶ ،mrkz AlbHθ Alςlmy j Âm AlqrŶ ، T١٤٠٢ ،h
-AltbyAn fy ĂςrAb AlqrĀn ،llςkbry ،t:ςly AlbjAwy ،dAr ĂHyA' Alktb Alςrbyħ ، ςysŶ AlbAby AlHlby
-Altxmyr ،llxwArzmy ،t: d. ςbd AlrHmn Alςθymyn ،T١٤٢١ ،h ،mktbħ AlςbykAn ،AlryAD.
-tðkrħ AlnHAħ lÂby HyAn ،t: d. çfyf ςbd AlrHmn ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،T1 ، ١٤٠٦h.
-Altðyyl wAltkmyl lÂby HyAn AlÂndlsy ،tHqyq d.Hsn hndAwy ،dAr Alqlm ، dmŝq1418h-.
-tςlyq AlfrAŶd lldmAmyny ،t:mHmd AlmfdŶ ،T١٤٠٣ ،h ،dAr bsAT- byrwt.
-Altfsyr AlbsyT llwAHdy ،T jAmçħ AlĂmAm ،tHqyq d: ςbd Allh Almdymyγ،wslymAn AlHSyn١٤٣٠ ،h-.
-tfsyr AlHsn AlbSry ،jmς wtHqyq wdrAsħ: dktwr ςmr ywsf kmAl ،AljAmçħ Alçrbyħ ،krAtŝy.
-tfsyr Alsdy ،jmς wdrAsħ: d.mHmd ςTA ،T1 ،dAr AlwfA' llTbAçħ wAlnŝr 1993m.
-tfsyr ςbd AlrzAq ،llSnçAny،t: d. mHmwd ςbdh ،dAr Alktb Alςlmyħ – byrwt ، T1،1419h-.
-tmhyd AlqwAçd lnAĎr Aljyŝ ،t: ςly fAxr wĀxryn ،dAr AlslAm AlqAhrħ ،T1 ، ١٤٢٨h.
-twDyH AlmqASd llmrAdy ،tHqyq d.ςbd AlrHmn çly slymAn ،dAr Alfkr Alçrby ،T١٤٢٢ ،h-.
-Altwqyf çlŶ mhmAt AltçAryf ،llmnAwy ،çAlm Alktb ،T١٤١٠ ،h١٩٩٠-m.
-Altysyr fy AlqrA'At Alsbς ،lÂby ςmrw AldAny ،t: Âwtw yrtzl ،dAr Alktb Alçlmyħ ،T ١٤١٦ ،h-.
-θlAθ rsAŶl fy Allγħ ،lAbn kmAl bAŝA ،tHqyq d: mHmdÂbwAlftwH ،mktbħ lbnAn T ١٩٩٣ ،m.
-AljAmς lÂHkAm AlqrĀn ،llqrTby ،t: ÂHmd Albrdwny wĂbrAhym ÂTfyŝ ،dAr Alktb AlmSryħ – AlqAhrħ ،AlTbçħ٢١٣٨٤ ،h ١٩٦٤ - -m.
-jAmς AlbyAn fy tÂwyl AlqrĀn ،llTbry ،tHqyq: ÂHmd ŝAkr ،m/AlrsAlħ ، T1،1420h ٢٠٠٠ - -m.
-Aljml llzjAjy. tHqyq çly twfyq AlHmd ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ،T١٤٠٤ ،h-.
-AljnŶ AldAny ،llmrAdy ،tHqyq: d. fxr Aldyn qbAwħ ،dAr Alktb Alçlmyħ ، byrwt ،T١٤١٣ ،h-.
-jwAhr AlÂdb fy mçrfħ klAm Alçrb ،llĂrbly ،d.Ămyl yçqwb ،dAr AlnfAŶs،byrwt ،T١٤١٢ ،h -
-xzAnħ AlÂdb ،llbγdAdy ،tHqyq çbd AlslAm hArwn ،mktbħ AlxAnjy ،T2 ، ١٤٠٨h١٩٨٨ -m.
-AlxSAŶS ،lÂby AlftH Abn jny ،tHqyq: mHmd çly AlnjAr ،çAlm Alktb ،byrwt ، T3١٤٠٣ ،h-.

-Aldrr AllwAmç ،llŝnqyTy ،mHmd bAsl çywn Alswd ،dAr Alktb Alçlmyħ ، byrwt ،T1١٤١٩ ،h-.
-Aldr AlmSwn ،llsmyn AlHlby ،tHqyq: d ÂHmd AlxrAT ،dAr Alqlm ،dmŝq ،T1 ، ١٤١٤h-
-Aldr Almnθwr fy Altfsyr bAlmÂθwr ،llsywTy ،dAr Alfkr – byrwt.
-dlAŶl AlĂçjAz ،lçbd AlqAhr AljrjAny ،t Alsyd mHmd rŝyd rDA ،dAr Almçrfħ ، byrwt١٤٠٢ ،h ،-
-dywAn AlÂçŝŶ Alkbyr ،tHqyq: d. mHmd mHmd Hsyn ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt ، T7 ١٤٠٣ ،h ،-
-dywAn ðy Alrmħ ،ŝrH Âby nSr AlbAhly ،t d: çbd Alqdws Âbw SAlH ،mŵssħ AlĂymAn١٤٠٢ ،h ،-
-dywAn ðy Alrmħ çnAyħ wŝrH çbd AlrHmn AlmSTAwy ،dAr Almçrfħ ،byrwt ، lbnAn 1427 h٢٠٠٦ ،-m.
-ðyl AllĀly ،lçbd Alçzyz Almymny ،dAr AlHdyθ ،lbnAn ،byrwt ،T2١٤٠٤ ،h ،- ١٩٨٤m.
-Alðyl çlŶ AlrwDtyn ،lÂby ŝAmħ Almqdsy ،T2١٩٧٤ ،m ،dAr Aljyl byrwt.
-rwH AlmçAny fy tfsyr AlqrĀn AlçĎym ،llÂlwsy ،t: çly çbd AlbAry çTyħ ،dAr Alktb Alçlmyħ – byrwt ،T1 ،AlÂwlŶ ١٤١٥ ،h-.
-zAd Almsyr ،lAbn Aljwzy ،t: çbd AlrzAq Almhdy ،dArAlktAb Alçrby byrwt ، T1١٤٢٢ ،h-.
-sr SnAçħ AlĂçrAb lAbn jny ،t : Hsn hndAwy ،dAr Alqlm ،dmŝq T2١٤١٣ ،h.
-syr ÂçlAm AlnblA' ،lŝms Aldyn Alðhby ،dAr AlHdyθ ،AlqAhrħ١٤٢٧ ،h-.
-ŝðrAt Alðhb lAbn AlçmAd ،t: mHmwd AlÂrnAŵwT ،dAr Abn kθyr ،dmŝq ، byrwt ،T1١٤٠٦ ،h .-
-ŝrH ÂbyAt mγny Allbyb ،llbγdAdy ،t: çbd Alçzyz rbAH ،dAr AlmÂmwn ،T1 ، ١٣٩٤h ،-dmŝq.
-ŝrH AlÂŝmwny çlŶ Âlfyħ Abn mAlk ،lÂby AlHsn AlÂŝmwny ،dAr ĂHyA' AlktAb Alçrbyħ bAlqAhrħ.
-ŝrH ĂyDAH AlfArsy llçkbry ،t:çbd AlrHmn AlHmydy ،rsAlħ dktwrAh bjAmçħ AlĂmAm 1406 h.
-ŝrH Altshyl ،lAbn mAlk ،t:çbd AlrHmn Alsyd ،mHmd Almxtwn ،T1١٤١٠ ،h ، dAr hjr AlqAhrħ.
-ŝrH Altshyl llmrAdy ،t: mHmd çbd Alnby çbyd ،mktbħ AlĂymAn ،AlmnSwrħ ، T1١٤٢٧ ،h.
-ŝrH AltSryH çlŶ AltwDyH ،xAld AlÂzhry ،dAr Alfkr.
-ŝrH jml AlzjAjy ،lAbn Âby Alrbyç ،t: d xAld Altwyjry ،mktbħ Almtnby ، AldmAm ،T1١٤٣٩ ،h .-
-ŝrH Aljml ،lAbn AlfxAr ،t: d. rwçħ nAjy ،dAr Alktb Alçlmyħ – byrwt ،T1 ، ٢٠١٣m.
-ŝrH Aljml lAbn xrwf. tHqyq slwŶ çrb ،mTbwçAt jAmçħ Âm AlqrŶ١٤١٩ ،h-.
-ŝrH dywAn Âby AlTyb Almtnby ،llçkbry ،t: mSTfŶ AlsqA ،wSAHbyh ،dAr Almçrfħ ،byrwt.
-ŝrH dywAn ðy Alrmħ lAbn xrwf ،t: çwD Alçwlqy،nAdy Almdynħ Almnwrħ AlÂdby ،T 1١٤٤٠ ،h،-

-ŝrH dywAn Almtnby ،llwAHdy ،tHqyq: frydryx dytrySy ،dAr AlktAb AlĂslAmy ،bAlqAhrћ.
-ŝrH ŝwAhd AlĂyDAH ،lAbn bry ،t: çbyd mSTfŶ wmHmd mhdy ،mjmç Allγћ bAlqAhrћ١٤٠٥ ،h-.
-ŝrH ŝwAhd Almγny ،llsywTy ،mktbћ AlHyAћ ،byrwt.
-ŝrH AlkAfyћ AlŝAfyћ ،lAbn mAlk ،tHqyq: d. çbd Almnçm hrydy ،dAr AlmÂmwnћ lltrAθ.
-ŝrH kAfyћ Abn AlHAjb llrDy ،dAr Alktb Alçlmyћ ،byrwt١٤٠٥ ،h-.
- ŝrH AlkAfyћ ،llrDy AlAstrAbAðy ،dAr Alktb Alçlmyћ ،byrwt – lbnAn.
-ŝrH AlmfSl lAbn yçyŝ ،çAlm Alktb ،byrwt.
-ŝrH Almqdmћ AlkAfyћ lAbn AlHAjb‹t: jmAl çbd AlçATy mxymr ،mktbћ AlbAz ،T1١٤١٨ ،h ،-
-Alfryd fy ĂçrAb AlqrĀn Almjyd ،llmntjb AlhmðAny ،tHqyq: mHmd Hsn Alnmr ،dAr AlθqAfћ ،AldwHћ ،T1١٤١١ ،h-.
-AlqAmws AlmHyT ،llfyrwzĀbAdy ،mktb tHqyq AltrAθ fy mŵssћ AlrsAlћ ، byrwt – T8 ١٤٢٦ ،h -
-AlkAfy fy AlĂfSAH lAbn Âby Alrbyç AlÂndlsy ،t: d fySl AlHfyAn ،mktbћ Alrŝd ،T1١٤٢٢ ،h-
-AlkAfyћ fy AlnHw ،lAbn AlHAjb ،t: TArq njm ،dAr AlwfA' llnŝr wAltwzyç ، T1١٤٠٧ ،h ،-
-AlkAml ،llmbrd ،tHqyq d: mHmd ÂHmd AldAly ،mŵssћ AlrsAlћ ،byrwt ،T2 ، ١٤١٣h١٩٩٣ ،-m.
-ktAb sybwyh ،tHqyq çbd AlslAm hArwn ،çAlm Alktb ،AlTbçћ AlθAlθћ.
-Alsbçћ fy AlqrA'At ،lAbn mjAhd ،tHqyq: ŝwqy Dyf ،dAr AlmçArf – mSr ،T2 ، ١٤٠٠h-.
-AlkŝAf ،ljAr Allh Alzmxŝry ،dAr Almçrfћ ،byrwt.
-kŝf AlĎnwn ،lHAjy xlyfћ ،d.t ،T1١٩٤١ ،m ،mktbћ AlmθnŶ ،bγdAd.
-kŝf Almŝkl llHydrћ Alymny ،t : d. hAdy çTyћ mTr ،mTbçћ AlĂrŝAd ،bγdAd T1١٤٠٤ ،h.
-AlknAŝ fy fny AlnHw wAltSryf lSAHb HmAћ ،t:ryAD AlxwAm ،Almktbћ AlçSryћ ،byrwt ،T1.
-lbAb AlĂçrAb ،llĂsfrAyyny ،t: bhA' Aldyn çbd AlwhAb ،dAr AlrfAçy ،T1 ، ١٤٠٥h١٩٨٤ ،-m.
-AllbAb fy thðyb AlÂnsAb ،lAbn AlÂθyr ،AlnAŝr: dAr SAdr – byrwt.
-lb AllbAb fy tHryr AlÂnsAb ،llsywTy ،dAr SAdr – byrwt.
-AllbAb fŶ çll AlbnA' wAlĂçrAb llçkbry ،t γAzy TlymAt ،dArAlfkr‹byrwt‹T AlÂwlŶ١٤٢٢ ،h .-
-lsAn Alçrb lAbn mnĎwr ،t : çbdAllh çly Alkbyr wSAHbyh ،dAr AlmçArf.
-lmç AlÂdlћ ،lÂby AlbrkAt AlÂnbAry ،tHqyq: sçyd AlÂfγAny ،mTbçћ AljAmçћ Alswryћ١٣٧٧ ،h-.
- Almtbç fy ŝrH Allmç ،llçkbry‹t d: çbd AlHmyd Alzwy‹jAmçћ qAr ywns ، bnγAzy ،T1١٩٩٤ ،m.
-mjAls θçlb ،lÂby AlçbAs θçlb ،tHqyq: çbd AlslAm hArwn ،dAr AlmçArf bAlqAhrћ١٤٠٠ ،h-.
-mjlћ Almwrd mjld /17 Alçdd 1 snћ 1408h -d.xlyl AlçTyћ.

-AlmHSwl fy ŝrH AlfSwl lAbn ĂyAz AlbγdAdy،t d.ŝryf ςbd AlnjAr ،dAr ςmAr ، T1١٤٣١ ،h.
-Almŏkr wAlmŵnθ،lÂby bkr AlÂnbAry ،t: d. TArq AljnAby ،dAr AlrAŶd Alςrby ،byrwt ،T2١٤٠٦ ،h-.
-msÂlħ fy AlAstfhAm b" -Âm" w" Âw" ،lÂby Alymn Alkndy. tHqyq d.xlyl AlςTyħ ،mjlħ Almwrd ،AlςrAq ،mj 17 ،ς1 ،Alςdd 1 ،snħ 1408h١٩٨٨ /-m.
-AlmsAŶl Almnθwrħ lÂby ςly AlfArsy ،t: d. ŝryf AlnjAr ،T1١٤٢٤ ،h ،dAr ςmAr llnŝr،AlÂrdn.
-mςAlm Altnzyl fy tfsyr AlqrĀn (tfsyr Albγwy) t.mHmd Alnmr wSAHbyh،dAr Tybħ ،T4 ١٤١٧ ،h-.
-mςAny AlqrA'At ،llÂzhry ،mrkz AlbHwθ fy klyħ AlĀdAb jAmςħ Almlk sςwdT1 ١٤١٢ ،h-.
-mςAny AlqrĀn ،llfrA' ،ςAlm Alktb.AlTbςħ AlθAlθħ 1403h١٩٨٣ ،m.
-mςAny AlqrĀn ،llÂxfŝ ،tHqyq: d. ςbd AlÂmyr Alwrd ،ςAlm Alktb ،byrwt ،T1 ، ١٤٠٥h-.
-mςAny AlqrĀn wĂçrAbh ،llzjAj ،tHqyq: ςbd Aljlyl ŝlby ،ςAlm Alktb – byrwt ، T1 ١٤٠٨ ،h-.
-mςjm AlÂdbA' ،lyAqwt AlHmwy ،dAr Alktb Alçlmyħ byrwt ،bdwn tHqyq ،T1 ، ١٤١١h١٩٩١ ،m.
-mςjm Almŵlfyn ،lçmr kHAlħ ،d.t ،d.T ،mktbħ AlmθnŶ ،bγdAd ،wdAr ĂHyA' AltrAθ Alçrby ،byrwt.
-mçrfħ AlqrA' AlkbAr ،llõhby ،Hqqh : bŝAr çwAd wĀxrAn ،T1١٤٠٤ ،h ،mŵssħ AlrsAlħ ،byrwt.
-mγny Allbyb ،lAbn hŝAm ،t d: mAzn AlmbArk،T6 ،dAr Alfkr - dmŝq 1985m.
-AlmfSl llzmxŝry ،tqdym d. mHmd çz Aldyn Alsçydy ،dAr ĂHyA' Alçlwm ، byrwt T1١٤٢٠ ،h .-
-AlmqASd AlŝAfyħ llŝATby ،t: d. çbd AlrHmn Alçθymyn ،mrkz ĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmçħ Âm AlqrŶ ،T1١٤٢٨ ،h.
-AlmqASd AlnHwyħ llçyny ،bhAmŝ xzAnħ AlÂdb llbγdAdy ،Tbçħ bwlAq ،T1.
-AlmqtDb llmbrd ،tHqyq d. mHmd çbd AlxAlq çDymħ ،wzArħ AlÂwqAf AlmSryħ١٤١٥ ،h-.
-mnAmAt AlwhrAny ،t: ĂbrAhym ŝçlAn wmHmd nγŝ ،dAr AlkAtb Alçrby ، AlqAhrħ 1968m.
-AlmnSf ،lAbn jny ،tHqyq: ĂbrAhym mSTfŶ wçbd Allh Âmyn ،dAr ĂHyA' AltrAθ ،T1١٣٧٣ ،h .-
-Alnŝr fy AlqrA'At Alçŝr ،lAbn Aljzry ،mrAjçħ: Alŝyx çly mHmd AlDbAç ،dAr Alktb Alçlmyħ.
-Alnkt wAlçywn ،llmAwrdy ،tHqyq: Alsyd Abn çbd AlmqSwd. dAr Alktb Alçlmyħ – byrwt.
-wfyAt AlÂçyAn lAbn xlkAn ،Hqqh: d. ĂHsAn çbAs ،d.T ،dAr Alfkr ،byrwt.
-hmç AlhwAmç llsywTy ،tHqyq: ÂHmd ŝms Aldyn ،dAr Alktb Alçlmyħ ، byrwt1418h-.

***